الباب الأول

العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية

عاطف أبو سيف

مدخل

بالقدر الذي كان فيه العام ٢٠١٣ عام المفاوضات والاقتراحات وتحريك الساكن، فإن العام ٢٠١٤ كان عام مواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث غابت المبادرات بعد فشل مقترحات كيري في رأب الصدع في المواقف، وتميزت تلك العلاقات بالحدّية والصراع، سواء بالاشتباك الميداني الذي وصلّ حد المواجهات اليومية في الضفة الغربية والقدس، أو بالعدوان الحربي على قطاع غزة، إضافة الى المواجهة السياسية في أروقة المجتمع الدولي ومؤسساته.

كان العام ٢٠١٤ عام مواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

كان فشل مبادرة كيري مدوياً في المنطقة، وجعل من أي جهود لأحياء جسد الميت – مسيرة السلام– بحثاً عن الماء في الصحراء. ولم يُظهر الوسيط الأميركي نشاطاً جديداً بعد رفض إسرائيل لمبادرته، وتحميله لها إفشال جهوده، وباستثناء عبارات خجولة ومقولات مترددة عن أهمية استئناف جهود التسوية، فإن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية اتسمت بالتصعيد والتوتر الذي رافقه نضال فلسطيني من أجل استصدار قرار أممي يطالب بإنهاء الاحتلال. وبالرغم من تعثّر المسعى، لكنه قاد إلى التوقيع على ميثاق روما، وما نجم عن ذلك من بدء تحقيق محكمة الجنايات الدولية في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

لم يُظهر الوسيط الأميركي نشاطاً جديداً بعد رفض إسرائيل لمبادرته وتحميله لها مسؤولية إفشال جهوده

كما أشار تقرير العام الماضي بإفاضة، فإنه منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد، كان العام ٢٠١٣ عام المفاوضات بامتياز، حيث تضافرت عوامل مختلفة أنجحت جهود وزير

الخارجية الأميركية السيناتور جون كيري في إحضار طرفي النزاع ليجلسا حول الطاولة بعد قطيعة طويلة.[1] ونجح كيري الذي بدأ بالتفاوض حول شروط التفاوض في تقديم مبادرة متكاملة لم يسعفها الحظ كي تكون مسودة اتفاق سلام بين الطرفين. ورغم رغبة نتنياهو المستمرة في التهرب من استحقاقات التفاوض مع الفلسطينيين، إلا أن العام ٢٠١٣ شهد الكثير من التطورات السياسية المهمة التي كانت آمال كثيرة معقودة عليها كي تعيد بعث الميت.

عبّر التصرف الإسرائيلي خلال العام المنصرم عن نهج جوهره أن ما تحرزه إسرائيل على الأرض لا يشكل عقبة أمام المفاوضات

بيد أن الصراع حول الصيغ، والنقاش المحموم حول الأفكار المكونة للمبادرة التي تقدم بها كيري، كانت تشير إلى إنهيار قادم، حملت بشائره حمى الإجراءات الإسرائيلية القاسية والمتسارعة على الأرض، من تزايد كمي ونوعي في البناء والتوسيع في المستوطنات، كما في إقامة مستوطنات جديدة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وتحريض مسؤولين في حكومة نتنياهو على القيادة الفلسطينية. وما أن فشل كيري في رأب الصدع حتى بات ظاهراً للعلن، وبسرعة، حجم الاحتقان والتوتر الذي لم ينجح كيري في ترويضه. فمن جانب اشتعلت الأزمة السياسية، حيث حمل الفلسطينيون ملفهم إلى المؤسسات الدولية، وزادوا من وتيرة عملهم الدبلوماسي في العواصم والبرلمانات العالمية، ومن جهة ثانية شددت إسرائيل من إجراءاتها وقمعها للمدنيين الفلسطينيين، خاصة في مدينة القدس.

١. السياق العام للمواقف الإسرائيلية

مع أخذ الفهم العام للسياسة الإسرائيلية بعين الاعتبار، وكذا جملة المواقف الإسرائيلية التي تجتهد في وضع عقبات أمام أي مبادرة حقيقية للسلام مع الفلسطينيين، فإنه يمكن تلمس جملة من الإشارات التي تكشف عن السياق الذي تمظهرت فيه تلك المواقف خلال العام ٢٠١٤. فمن جهة، ثمة تفاعلات داخلية تتعلق بمواقف الساسة الإسرائيليين والصراع داخل الكابينت (الحكومة المصغرة) وفي الخريطة الحزبية، ومن جهة ثانية هناك ما يمكن أن يقال عن التحولات الإقليمية والدولية التي استوجبت بعض الاستجابات في المواقف الإسرائيلية.

شهدت العلاقة مع الولايات المتحدة استقرارا، رغم اتهام واشنطن لإسرائيل بأنها هي من أفشلت جهود كيري

- إن أهم ما ميز هذا السياق خلال العام المنصرم، والذي شكل ضابطاً لنهج التصرف الإسرائيلي، هو شعور إسرائيل بأن ما تحرزه على الأرض لا يشكل عقبة أمام المفاوضات، بل يصبح جزءاً منها، وهي فلسفة يمكن تتبع جذورها في مجمل سياسات إسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية من عمر مسيرة السلام، لكنه تجلى بصورة أوضح مع شعور إسرائيل بأن فرصة فرض حلّ على إسرائيل كادت أن تنجح من خلال الضغوطات التي مارسها السيناتور كيري. وعليه وسعت إسرائيل من سياسات

الاستيطان والاستيلاء على الاراضي، خاصة في القدس، وفي محيطها،كما في الغور، من أجل ضمان فرض أكبر قدر من الحقائق على الأرض.

- وجود إجماع داخل الحكومة الإسـرائيلية، وتوافق كبير في المجتمع الإسرائيلي، على هذه السياسـيات، وعدم الحاجة لتنشيط المفاوضات، وعدم الرغبة بالوصول إلى اتفاق سلمي مع الفلسطينيين.

استخدمت إسرائيل حرب الغرب على «داعـش» مـن أجـل شرعنة عدوانها على الشعب الفلسطيني من خلال مقاربات عديدة

- اسـتقرار العلاقة مع الولايات المتحدة، رغم اتهام واشـنطن لإسرائيل بأنها هي من أفشـلت جهود كيري. وبشـكل عام، ورغم التقارب والتباعد في علاقة إدارة أوباما مع حكومة نتنياهو، فإن العلاقة خلال العام ٢٠١٤ لم تكن سـلبية بالنسـبة لإسـرائيل، فواشـنطن لـم تمارس أي ضغط علـى تل أبيب، بل إن الأولى وقفـت بحزم خلف كل مواقـف تل أبيب، سـواء خلال العدوان على غـزة، أو في الضغط علـى الدول بعدم التصويت لصالح مقترح المشروع الفلسطيني حول إنهاء الاحتلال.
- وربما يمكن رد هذا الاسـتقرار إلى التحولات التي عصفت بالمنطقة على إثر ظهور ما يعرف بدولة الإسلام «داعش» في العراق وسورية. من المؤكد أن واشنطن انشغلت كثيراً فـي إدارة التحالف الدولي ضد «داعش»، ويمكـن ملاحظة أن كيري بدا مثل من نفض عن كاهله عبء الصراع العربي– الإسـرائيلي سـريعاً لينشغل في تجنيد الحلفاء الجدد للحرب الجديدة. من جهة أخرى استخدمت إسرائيل حرب الغرب على «داعش» من اجل شـرعنة عدوانها على الشعب الفلسطيني من خلال مقاربات عديدة أكثرها ترداداً تشبيه عدوانها على غزة بأنه استمرار للحرب الدولية على الإرهاب، أو من خلال توصيف القيادة الفلسطينية بأنها تمارس نفس الإرهاب الذي تمارسه «داعش» بطرق مختلفة.

كان التطور الإقليمي الآخر الذي ترك أثره على سياسات إسرائيل وعلاقتها مع الفلسطينيين صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر

- كان التطـور الإقليمـي الآخر الذي ترك أثره على سياسـات إسـرائيل وعلاقتها مع الفلسـطينيين صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر، وما عناه هذا من انتهاء حكم الإخوان المسـلمين فـي مصر، وإعادة موضعة العلاقات مع مصر ضمن نسـق مختلف عما كانت تدار عليه في ظل ولاية الرئيس مرسـي القصيرة. فمصر باتت أكثر انشـغالاً بوضعها الداخلي، كما أن صراع النظام الجديـد مع الإخوان انعكس على علاقتـه مع غزة وحماس تحديداً. كما أنه عنى أيضاً عودة محور الاعتدال إلى المنطقة بعد عواصف الربيع العربي. وربما التحول الذي حدث من خسـارة الإخوان في تونس يشكل توكيدا للإشارات السابقة الوافدة من القاهرة.

حكمت المصالحة الفلسطينية الداخلية الكثير من مواقف إسرائيل

- فلسطينياً، حكمت المصالحة الفلسطينية الداخلية الكثير من مواقف إسرائيل، خاصة أن الحكومة الإسـرائيلية اعتبرت توجه الرئيس أبـو مازن للمصالحة مع حماس جزءاً من تصعيده ضد إسرائيل. فالمصالحة الفلسطينية التي جاءت مباشرة بعد فشل جهود

كيري عنت نظرياً انتهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتقاربا بين الرئيس عباس وحماس، وهو ما رأت فيه إسرائيل تفضيل عباس لحماس على إسرائيل، أو هي حاولت تسويق المصالحة على هذا الأساس.

أدرك الساسة الإسرائيليون كما الاستراتيجيون، أن التحولات الأعمق تحدث في أوروبا التي باتت تتسابق للاعتراف بالدولة الفلسطينية

- مع كل هذا، فإن الساسة الإسرائيليين كما الاستراتيجيين، أدركوا أن التحولات الأعمق تحدث في أوروبا التي باتت تتسابق للاعتراف بالدولة الفلسطينية وإن على مستوي البرلمانات، وغالبا بواسطة قرارات غير ملزمة. أوروبا التي شددت الضغوطات على منتجات المستوطنات، والتي خذلت إسرائيل في التصويت مع أو الامتناع عن التصويت على قرار عضوية فلسطين في الجمعية العامة في العام ٢٠١٢، بدأت تتخذ خطوات عملية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء على المستوي الحكومي كما هو الحال في السويد، أو البرلماني كما فعلت كبريات دول الاتحاد الأوروبي.
- إن ما تحدثت عنه التقارير الإسرائيلية من تدهور لمكانة إسرائيل بقي بمثابة جرس إنذار يتردد صداه في آذان القادة الإسرائيليين، فهم من جهة يدركون أن الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تتم إلا بالاتفاق الثنائي مع إسرائيل، وهي لن تتم رغماً عن أنفها، لكنهم من جهة ثانية يدركون أن العالم يتغير حولهم، ومواقف الدول لم تعد كما كانت عليه في السابق، وقد تجد إسرائيل نفسها يوماً في مواجهة حقيقة لا تقدر على ردّها، هي تحقق الدولة الفلسطينية قانونياً وسياسياً، وإن لم تمارس سيادتها بشكل كامل.

ما تحدثت عنه التقارير الإسرائيلية من تدهور لمكانة إسرائيل بقي بمثابة جرس إنذار يتردد صداه في آذان القادة الإسرائيليين

٢. إستراتيجية نتنياهو في إدارة العلاقة مع الفلسطينيين

بات واضحاً منذ التلكؤ الإسرائيلي في التعاطي مع مقترحات السيناتور كيري، أن نتنياهو قد حسم أمره مبكراً بعدم إعطاء مسيرة السلام فرصة أخرى، وهذا يعكس موقفه الأيديولوجي الحقيقي تجاه عملية المفاوضات، ورؤيته لما يسمى حقوق إسرائيل التاريخية. وفيما لم يغادر نتنياهو مربعه الأول القائل بعدم جدوى عملية السلام، وبالحاجة لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، فإنه حاول خلال العام ٢٠١٣ أن لا يبدو معطلاً لهذه المسيرة، خاصة مع تزايد الانتقاد الدولي له ولحكومته، لكنه حاول تغيير الواقع على الأرض لصالح الاستيطان الإسرائيلي. هذا الشعور هو ما جعل نتنياهو يتعاطى متردداً مع مقترحات كيري الأولية، لكنه سيعود إلى مواقعه الأولى حين يدرك أن كيري بات يريد إجابات واضحة ودقيقة تكون مسودة اتفاق.

نتنياهو حسم أمره مبكراً بعدم إعطاء مسيرة السلام فرصة

في ضوء انهيار العملية التي قادها كيري، وفشلها في رأب الصدع، اعتمد نتنياهو على جملة من المقاربات في إدارة علاقته مع الفلسطينيين، تمثل أبرزها في التالي:

أولا: الصراع ميداني وليس سياسيا، وهي قناعة متجذرة في وعي نتنياهو منذ ولايته الأولى، لكنها تبرز بشكل جلي حين تتعثر عملية السلام، ويستخدمها كأداة مواجهة مع الفلسطينيين. فالصراع الميداني يعني صراعا على كل شيء ممكن أن يكون ملكاً للفلسطينيين، وهو بهذا يتجاوز القيمة الدينية التي يتم بها تغليف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، أو القيمة الإستراتيجية التي قد تساق لتبرير هذه العمليات، ليصل إلى أهمية فكرة «الصراع» كمعطلة للمطالب الفلسطينية ولمكنات تحققها. وفيما ينشغل الفلسطينيون في الصراع السياسي– وهو صراع لا يقلل نتنياهو من قيمته وخطورته– فإن نتنياهو يعتمد على تفكيك فرص ترجمة هذه الإنجازات– إن تحققت– ميدانياً. إن سياسة فرض الحقائق على الأرض هي جزء من هذا الصراع الذي لن ينتهي من وجهة نظر نتنياهو.

ثانيا: تأسيسا، فإن المواقف الاستباقية أفضل من المباغتة، كما دللت إستراتيجية نتنياهو خصوصاً ميدانياً. من هنا ذهب نتنياهو خلال العام ٢٠١٤ إلى مواجهات حادة وعنيفة مع الفلسطينيين شملت شن حرب على قطاع غزة هي الأطول والأعنف من بين الحروب الثلاث السابقة التي خاضتها إسرائيل ضد القطاع. لقد كان واضحاً أن نتنياهو عمد إلى تحريك جبهة غزة تدريجياً منذ الاحتكاك الأول في ربيع العام وصولاً إلى التصعيد المكثف في الصيف الحارق. وهو الأمر ذاته الذي يفهم من وراء تصعيد الهجمة على سكان المدينة المقدسة والعنف المستخدم في قمعهم، كما في قمع المسيرات السلمية التي ينظمها نشطاء فلسطينيون. أيضاً، جزء منذ ذلك جملة التشريعات التي تم تمريرها في الكنيست لجعل فكرة التعاطي مع الحقوق والمطالب الفلسطينية مستحيلة، مثل منع إطلاق سراح الأسرى وقانون الاستفتاء العام الذي يقضي بإجراء استفتاء عام قبل «التنازل» عن أراض خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وتطبيق القانون الإسرائيلي في المستوطنات، بالإضافة الى ذلك، قررت اللجنة الوزارية للتشريع دعم اقتراح قانون لسريان القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بواسطة أمر من القائد العسكري للمنطقة.[٢] ووفقا لاقتراح القانون، سيقوم قائد المنطقة العسكرية بإصدار أمر عسكري يقضي بسريان كل قانون يسن منذ إقرار تعديل القانون فصاعدا، بعد ٤٥ يوما من سنّ أي قانون. وقد برر مقدمو مشروع القانون تقديم الاقتراح بسبب عدم انطباق القانون الإسرائيلي على «السكان الإسرائيليين»–المستوطنين في المناطق المحتلة، على سبيل المثال قوانين العمل. ومن الجدير ذكره أن الاقتراح لم يمر بكافة مراحل التشريع، وما زال اقتراح قانون فقط.

قررت اللجنة الوزارية للتشريع دعم اقتراح قانون لسريان القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بواسطة أمر من القائد العسكري للمنطقة

ثالثا: إنها إستراتيجية «اللاحل» التي يؤمن بها نتنياهو إيماناً مطلقاً. لا حلّ ممكنا مع الفلسطينيين، لذا على إسرائيل أن توظف طاقاتها من أجل إدارة الصراع وتقديم بدائل

واستجابات غير سياسية، اقتصادية ومعيشية، وتسهيلات يومية، لكي تمتص التوترات التي قد تنشأ في العلاقة مع الفلسطينيين.[٣]

رابعا: العالم مشغول بقضايا أهم من الصراع مع الفلسطينيين. هذا لا يعني أن نتنياهو يقر بتخلي العالم عن مسؤولياته تجاه الصراع، لكن ثمة استحقاقات جديدة تجعل من التفات العالم لما يجري على الأرض أقل تأثيراً. ولم يكن تردد صدور مواقف دولية حازمة ضد العدوان على غزة إلا ترجمة لهذا الوعي. مثلاً، شكلت ردة فعل بعض الدول على عدوان إسرائيل على غزة تراجعاً في مواقفها الكلاسيكية، وخذلاناً للشعب الفلسطيني، كما يبين كاتب هذه السطور في موضع آخر (أبو سيف، ٢٠١٤أ).

نتنياهو يؤمن إيماناً مطلقاً بإستراتيجية «اللاحل»

وبشكل عام، فإن ثمة جزءا لا يمكن تجاهله في وعي نتنياهو وسياسته لإدارة العلاقة مع الفلسطينيين يتمثل في حقيقة أن الصراع مع الفلسطينيين- خاصة خلال العام ٢٠١٤- برز كمحرك أساس في تفاعلات الصراعات الحزبية التي استخدمها خصوم نتنياهو للتدليل على ضعف حكومته. وعليه فإن جزءاً من إستراتيجيته اعتمدت على تعزيز مواقعه الحزبية مقابل خصومه خاصة في اليمين المتطرف (بينيت وليبرمان)، وتجنب انهيار الحكومة رغماً عن أنفه، واختيار التوقيت المناسب لحل الحكومة، وهو ما فعله بعد العدوان على غزة.

١.٢ مواقف الكابينيت

أعاد أقطاب الحكومة في إسرائيل التأكيد، خلال العام ٢٠١٤، على مواقفهم الكلاسيكية المعهودة فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين، ولم تطرأ تحولات جوهرية على هذه المواقف، بقدر ما كانت تعاد صياغتها للاستجابة للتطورات الميدانية، ويتم تكرارها لتكون رداً عليها. لقد ميز السباق على منصة التطرف خطاب حكومة نتنياهو الثالثة، منذ تشكيلها، رغم وجود أحزب لا تعتبر يمينية فيها، مثل حزب «يش عتيد» الذي يقوده الوزير يائير لبيد، وحزب «الحركة» الذي تقوده الوزيرة تسيفي ليفني، والمعدودان على يمين الوسط. لقد هيمن خطاب قادة اليمين الثلاثة، بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت، على مواقف الحكومة الإسرائيلية، ومع استثناءات قليلة، فإن صوت الثلاثة كان الصوت الأكثر ترديداً في أروقة السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين. ينظر هذا الجزء في مواقف أركان الحكومة الإسرائيلية.[٤]

نلمس حالة السباق على التطرف مع بينيت وليبرمان، في خطابات نتنياهو خلال هذا العام المنصرم

١.١.٢ نتنياهو

نلمس حالة السباق على التطرف مع منافسيّ نتنياهو، بينت وليبرمان، في خطابات نتنياهو خلال هذا العام. ومع تلاشي فرص السلام، وخروج الجيش للحرب على غزة،

واصل نتنياهو التأكيد على مطالبه القديمة المتعلقة بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، وبضرورة وجود ترتيبات أمنية طويلة الأمد تضمن أمن إسـرائيل، بجانب التمسك بالمستوطنات وبالقدس. وبكلمة أخرى، فإن نتنياهو صاغ مواقفه القديمة الجديدة مستخدماً فشـل مقترحات كيري للتدليل علـى منطقه القائل بعدم جدوى الحل مع الفلسـطينيين، لأنهم– كما قال للكنيست في افتتاح الدورة الشتوية– «غير مستعدين للاتفاق على الشرط الأساسي للسلام» الذي يتمثل في الاعتراف بيهودية الدولة. ما يقوم به الفلسطينيون في الأمم المتحدة هو خطوات أحادية لن تجلب السـلام. ويرفض نتنياهو ما يسـميه «إملاء مشـروع الدولة الفلسطينية» على إسرائيل، لأن هذه الدولة لن تقود كما يعتقد إلى إنهاء الصـراع بل إلى «مواصلتـه». وللتذكير بأهمية التدابير الأمنية، فإن نتنياهو يستشـهد بالوضـع في غزة حين خرجت إسـرائيل من القطاع دون أن تضمـن هذه التدابير، كما يستشـهد بالانسحاب من لبنان. يقول نتنياهو «ما الفائدة في رسم الحدود إذا لم نعرف طبيعة الدولة التي ستنشأ في الجانب الآخر». ويقول جازماً إنني أرفض تقديم تنازلات في القضايا الأمنية. ويسأل من سـيمنع إنتاج القذائف الصاروخية في نابلس وجنين؟ ومن سـيمنع حفر الأنفاق من طولكرم وقلقيلية باتجاه المدن الإسـرائيلية؟ اليفونيفل لن تمنع. إن أمن إسرائيل يجب أن يكون مكفولاً ذاتياً من قبل إسرائيل وليس من قبل الآخرين».

وجـود لبيد فـي الحكومـة لم يغير أي شيء في جوهر مواقف حكومة نتنياهو

وقال نتنياهو إن «إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية دون إبرام اتفاقية سلام حقيقي، يتضمن اعترافاً بإسـرائيل كدولة للشعب اليهودي، ويتضمن ترتيبات أمنية ثابتة وراسـخة وبعيدة المدى يمكن بواسطتها لإسـرائيل أن تدافع عن نفسها أمام كل تهديد ممكن، هناك البعض يقولون لي تنازل عن الأرض مسبقاً وارسم خريطة وبعدها يتم تنظيم الترتيبات الأمنية والترتيبات الأخرى وأن كل شيء سيكون على ما يرام».[٥]

٢.١.٢ لبيد

يمكـن القول الآن، وبعد أن انتهت حكومة نتنياهو الثالثة فعلياً، إن وجود لبيد في الحكومة لم يغير أي شـيء تقريبا في جوهر مواقف حكومة نتنياهو، وأنه رغم تحقق شرطه بولوج هذه الحكومـة في المفاوضات، وهو ما حدث في العام ٢٠١٣، فـإن مواقف لبيد لم تترجم في أي يوم في خطاب الحكومة الرسـمي. بيد أن لبيد الـذي أصبح أكثر نضجاً بعد تجربة الحكومة قدم خلال مؤتمر هرتسيليا في حزيران ٢٠١٤ رؤية سياسية متكاملة يمكن أن يقال عنها أنها تجميع لمواقفه المتفرقة خلال الانتخابات السـابقة وبعدها– منطلقاً من أن التوصل إلى تسوية هو مصلحة إسرائيلية، لمنع عزلة إسرائيل وتعزيز الأمن وتحسين الاقتصاد وتجنب تهديد الدولة ثنائية القومية، وبالتالي القضاء على دولة إسـرائيل وتصفية الصهيونية. يعود لبيد في خطته

إلى فكرته القديمة حول ضرورة الطلاق مع الفلســطينيين. والخطة المسماة «خطة الانفصال» مقســمة إلى ثلاث مراحل: تقضي المرحلة الأولى بانسحاب إسرائيل من المناطق التي لا توجد فيها مستوطنات مع الاحتفاظ بقدرة إسرائيل على الانتشار الأمني، لكنها مع ذلك تقوم بتجميد الاستيطان خارج الكتل الاستيطانية. أما المرحلة الثانية والتي أطلق عليها مرحلة «بناء الثقة» فتقضي إخلاء المســتوطنات النائية والتمركز في الكتل الاستيطانية. وفي المرحلة الثالثة وهي مرحلة «الترتيبات» فتشــهد إطلاق المفاوضات النهائية حول الترتيبات والحدود والتبادل برعاية أميركية. والخطة الأكثر تفســيراً من البرنامج الانتخابي تأتي هاربة من كابوس الدولة ثنائية القومية التي يقول لبيد إنها ستأتي إن لم نعقد طلاقاً مع الفلسطينيين (أبو سيف، ومصطفى، ٢٠١٤، ص١١).[٦] أمــا بخصوص المســتوطنات، فإنه لا حكمة بالنســبة للبيــد من البناء في المناطق التي تعرف إســرائيل أنها ستسلمها للفلسطينيين، لأن هذه عبارة عن هدايا مجانية. وبالقدر الذي تشــكل فيه هذه الخطة لملمة لأفكار لبيد، فإنها كانت تعني إعادة وضع الخطوط الفاصلة بين مواقفه ومواقف حكومة نتنياهو، وربما أول إشارات الطلاق معها.[٧]

لم تختلف مواقف نفتالي بينيت خلال العام الأخير كثيرا عن مواقفه في السنوات السابقة، إذ إن فكرته حول «الضم» ظلت مهيمنة على مقارباته للصراع

وقال لبيد بأنه يتوجب على إســرائيل أن تعمل على، وتســعى للانفصال عن الســلطة الفلســطينية عبر وســاطة دول عربية ووســاطة المجتمع الدولي، مستثنيا بالمطلق تحقيق تســوية سياسية مع الفلسطينيين خلال السنوات العشــر القادمة. سبب ذلك هو انعدام الثقــة. فبعد ١٠٠ عام مــن الصراع لا توجد أي ثقة بين طرفــي النزاع، «لذلك أدعوهم –للفلســطينيين– وأقول لهم أعطونا ١٠ ســنوات من الأمن والأمان حينها وبعدها يمكننا الحديــث عــن الثقة». وأوضح لبيد «يتحقــق الحل النهائي بضمان حــدود واضحة بيننا وبينهم، حدود ديمغرافية وجغرافية وأمنية، ونحن هنا لا نتحدث عن الســلام بل عن اتفاق ثابت ومتين يؤدي في النهاية إلى انفصال واضح بين الشــعبين اللذين لا يمكنهما العيش ســوياً في أرض إســرائيل، لكن اتفاق الانفصال لن يوقع مع الفلسطينيين مباشرة، لأنه يتوجــب علينا ألا نغير المواضيع التي نتحدث عنها، بل أن نغير الجهة التي نتحدث إليها، لذلك يجب علينا أن نتحدث مع العالم العربي المعتدل الذي دونه لن يتمكن الفلســطينيون من التوصل إلى صفقة دون أن يحصلوا على غطاء الدول العربية ودعمها».[٨] وفي تصريح آخر قال لبيد إنه لا يقبل بتقسيم القدس حتى ولو على حساب التسوية.

٣.١.٢ بينيت

لم تختلف مواقف نفتالي بينيت خلال العام الأخير كثيرا عن مواقفه في السنوات السابقة، إذ إن فكرتــه حول «الضــم» ظلت مهيمنة على مقارباته للصراع، وهــي فكرة قائمة على عدم وجوب التســليم بدولة فلســطينية بأي حال من الأحوال، ومحاربة الفكرة من أجل ضمان أمن

إســرائيل. ويقدم بينيت فكرة ضم المناطق «ج» وسكانها إلى إسرائيل بديلاً عن حلّ الدولتين. وبعد ضم المناطق المصنفة «ج» فإن بإمكان الســكان الفلســطينيين فــي المناطق «أ» و «ب» –أي المناطق المكتظة بالســكان– أن يديروا شــؤونهم المحلية مدنياً بدون جيش ولا حق عودة ولا شــيء. وربما التطور الوحيد الذي حدث على مواقف بينت كان خلال مؤتمر هرتسيليا في حزيــران ٢٠١٤، حين أعاد التأكيــد على خطته، مع تأكيده على إمكانيــة أن تتم عملية ضم المناطــق «ج» تدريجياً وليس دفعة واحــدة كما اعتاد أن يتصور. وربما مردّ ذلك إدراك بينيت إلى صعوبة عملية استيعاب هذا الكم من السكان والمناطق وما يترتب على ذلك. واعتبر بينيت أن أوسلو قد انتهت فور توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس (أبو سيف ومصطفي، ٢٠١٤).

وفي موضع آخر قال بينيت «إن اقتراح ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل يكتسب زخماً كبيرا في الرأي العام الإسرائيلي»، مضيفاً «خطة فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة تكتســب زخماً لدى الوزراء الإســرائيليين، فوزير الاتصالات، ووزير المواصلات، ورئيس الكنيسيت أيضاً انضموا إلى النداء، بل والطلب ببدء فرض السيادة على الضفة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها».

لم ينشغل سياسي إسرائيلي بالهجوم على الرئيس الفلسطيني بقدر انشغال ليبرمان، الـذي لم يدخر جهداً في شن تصريحات لاذعة وقاسية بحق الرئيس عباس

٤.١.٢ ليبرمان

لم ينشــغل سياسي إســرائيلي بالهجوم على الرئيس الفلسطيني محمود عباس بقدر انشــغال ليبرمان، الذي لم يدخر جهداً في شــن تصريحات لاذعة وقاسية بحق الرئيس عبــاس، وصلت حــدّ التحريض على محاصرته وعدم اعتباره شــريكاً. وليبرمان الذي لم يقدم مبادرة سياســية أو رؤية متكاملة كما يفعل منافســوه في البيت اليهودي والليكود ويوجد مســتقبل وغيرهم، يعتمد أكثر على فكرة نفي أي فرصة لتحقيق الســلام، معتمداً علــى التصريحات المســتمرة وردات الفعــل حول كل تصرف أو موقف تقــوم به القيادة الفلســطينية . وكثيراً ما كرر ليبرمان أن على إســرائيل التخلــص من الرئيس محمود عباس، ومفاوضة الســلطة الفلســطينية والدول العربية بدلا منه، حتى يتم التوصل لحل ســلمي «يمّكن إســرائيل من المحافظة على أمنها» مع نهاية العام الحالي ٢٠١٥. وقال ليبرمان أنه «من الممكن التوصل لحل ســلمي للصراع في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٥، لكن من المهم لإسرائيل التخلص من الرئيس أبو مازن والتفاوض مع كافة الدول العربية». وقال في موضع آخر، أنه «إذا كان الحديث عن سلام سياسي جدياً فيجب أولاً التخلص من أبو مازن». وأضاف ليبرمان: «الغباء أن تعيد التجربة نفســها كل مرة وتنتظر نتائج مختلفة» في إشارة للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

وأطلق ليبرمان حملة حزبه لانتخابات الكنيست المقبلة تحت شعار «أريئيل لإسرائيل وأم الفحم للفلسطينيين». وقال ليبرمان، في بيان رسمي لحزب «إسرائيل بيتنا»، أنه يفضل التنازل عن المناطق التي تسكنها أغلبية عربية في شمال إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية، وتقديم حوافز اقتصادية لـ «عرب إسرائيل» لتشجيعهم على مغادرة البلاد.

ركز ليبرمان على ضرورة الحوار مع الدول العربية

وركز ليبرمان على ضرورة الحوار مع الدول العربية، بل إنه زعم أنه التقي العديد من قادة الدول العربية الذين أبدوا استعدادهم لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل. لقد استخدم ليبرمان فكرة الحوارات التي قال إنه أدارها مع الدول العربية كثيراً لتأكيد مقولته أمام مجموعة طلاب إسرائيليين بأن الفلسطينيين وحدهم ليسوا قادرين على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، بل إن العالم العربي غير مهتم بالفلسطينيين، على حدّ تعبير ليبرمان.

٢.١.٥ يعالون

حمل يعالون خبرته ووجهات نظره عن الفلسطينيين خلال ترأسه لأركان الجيش خلال الانتفاضة الثانية، وقبل ذلك شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى طاولة مجلس الوزراء، حيث شهدت فترته تصعيداً إسرائيلياً كبيراً ضد المدن والمناطق الفلسطينية. يعتقد يعالون أن العالم يبرع في خلق الأعذار للسلوك الفلسطيني. وهو يركز على فكرة التحريض الفلسطيني الرسمي ضد إسرائيل وضد السلام.

قال يعالون إن الفلسطينيين لن يحصلوا على دولة مطلقا بل سيحصلون على حكم ذاتي. «مع الفلسطينيين أنا لا أبحث عن حلّ بل عن طريق لإدارة الصراع معهم، والفلسطينيون لن يحصلوا على دولة في الضفة الغربية، بل على حكم ذاتي منزوع السلاح، ومجال جوي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، حتى وإن شملت الخرائط تواصلا جغرافيا بين المدن الفلسطينية، يجب علينا التحرر من وهم المفهوم القائل إن كل شيء من هذا يقع في إطار الدولة. فمن ناحيتي يمكن للفلسطينيين أن يطلقوا عليها إمبراطورية فلسطين، وهذا لا يعنيني مطلقا لأنها في واقع الحال مجرد حكم ذاتي، علما أن الانفصال السياسي عن الفلسطينيين قد تم منذ فترة، فنحن لا ندير شؤون حياتهم اليومية».[٩]

كانت مواقف أركان حكومة نتنياهو تعكس، وتقود في الآن نفسه، حالة الاحتقان التي شهدتها العلاقات مع الفلسطينيين، وعكست بقوة الرغبة في توجيه الوضع نحو المزيد من السخونة والتطرف

وقال «بالنسبة لي، لا يشكل عباس شريكا في أي اتفاق، وهو لم يقل ولو لمرة واحدة إنه مستعد للاعتراف بنا كدولة قومية للشعب اليهودي، وكذلك لم يقل ولو لمرة واحدة إنه وفي حال تحقيق اتفاق تسوية حتى وإن كان وفقا لحدود ٦٧ فإن هذا الاتفاق سيشكل نهاية الصراع والمطالب الفلسطينية، ولم يقل في أي مرة إنه تنازل عن حق العودة للاجئين، إذاً، على ماذا يمكننا أن نتفق معه؟ إنه شريك للنقاشات والمباحثات وشريك لإدارة الصراع ليس أكثر». وقال في مؤتمر هرتسيليا السابع «لن تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وإنما

حكم ذاتي منزوع السلاح»، مشيراً إلى أن السيطرة الأمنية الكاملة ستكون لإسرائيل جوياً وبرياً. مضيفاً أن صيغة «التنازل عن الأراضي مقابل السلام كانت خاطئة» من ناحية إسرائيل، فبدل السلام جلبت هذه الصيغة «الإرهاب» والصواريخ.

ستعود الأفكار التي وضعها كيري، ولم تتم ترجمتها لاتفاق، في أي نقاش مستقبلي حول التسوية

وإيجازاً : فإن مواقف أركان حكومة نتنياهو كانت تعكس، وتقود في الآن نفسه، حالة الاحتقان التي شهدتها العلاقات مع الفلسطينيين، وعكست بقوة الرغبة في توجيه الوضع نحو المزيد من السخونة والتطرف، وهو ما بدا جلياً في حالة الاشتباك العنيفة على الأرض، سواء في القدس والضفة الغربية أو في قطاع غزة، مع غياب لأي مبادرات سياسية حقيقة. ولم تكن المبادرات التي ظهرت من قبل البعض أمثال لبيد وبينيت إلا تأكيدا على الاصطفاف الحزبي داخل الحكومة، واستعداداً لفكفكة الحكومة والتوجه للانتخابات، وهو ما حدث فعلياً بإعلان الانتخابات المبكرة في آذار من العام ٢٠١٥.

٣ . جمود عملية السلام

خفتت الأضواء، ولم تعد طائرة جون كيري تهبط في المنطقة في زيارات مكوكية ميزت النشاطات التفاوضية العام ٢٠١٣، بل كانت السمة الأبرز في أحداث المنطقة السياسية، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، هي حالة الاشتباك. وبالقدر الذي انشغل فيه كيري طوال العام الماضي في محاولة فاشلة لجعل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يخرجون أقلامهم لتوقيع اتفاق سلام، بالقدر ذاته الذي غاب عن المشهد بعد فشل مقترحاته، ولم تعد هذه المقترحات التي ملأت سماء المنطقة نقاشا وصخباً تثير اهتمام أحد.

ومهما يكن الحال فمن المؤكد، رغم ذلك، أن الأفكار التي وضعها كيري، ولم تتم ترجمتها لاتفاق، ستعود في أي نقاش مستقبلي حول التسوية، لتكون محط نقاش واسترجاع، خاصة أن الكثير من الأفكار التي قدمها كيري نجحت إلى حدّ بعيد في إيجاد صيغ وسطية. أما بقية الأفكار التي على صخرتها فشلت جهود التوصل لاتفاق، مثل إطلاق سراح الأسرى، فإنها ستعود مرة أخرى تنتظر إجابات أكثر وضوحاً من الجانب الإسرائيلي، مثل التواجد الدولي في الغور. لم تكن جهود كيري بهذا المعنى مجرد تمارين ذهنية، أو عمليات إحماء قبل المباراة، بل كانت إضافة أخرى لمجموعة المبادرات والمقترحات التي شهدها عمر التسوية، مثل مقترحات كامب ديفيد، مروراً بجهود ميتشل ومقترحات انابلوس وما تلاها من مفاوضات مع أولمرت.

التقدم، وليس التسوية، هو ما يحرك عجلة كيري، لإدراكه ضرورة احتواء التوتر في علاقات الفلسطينيين والإسرائيليين

وبعجالة يمكن الرجوع إلى أهم ما قام به كيري خلال العام الماضي وحتى مطالع العام ٢٠١٤ حين فشلت جهوده. بدأ كيري جهوده بمحاولة إذابة الجليد في العلاقات التفاوضية بين الطرفين بعد أكثر من ثلاث سنوات من القطيعة. كان ما أطلق عليه التقرير السابق

«التفــاوض حول التفاوض» مهمة كيــري الأولى منذ هبوطه لأول مرة وزيــراً للخارجية في المنطقة في شباط من العام ٢٠١٣. كان كيري يدرك أنه لا يستطيع أن يحل كل الازمات، لذا فإنه آمن بمبدأ التدرج في تلبية المطالب. وارتكز على ضرورة توفير إســرائيل لحوافز مقابل أن يقبل الفلسطينيون باستئناف المفاوضات. ولما كان الشرط الفلسطيني بتجميد الاستيطان عقبة كأداء بالنســبة لإسرائيل، فإن كيري تعهد للفلســطينيين بأن يعمل على السماح فقط بالبناء في الكتل الاســتيطانية. أما في مسألة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية فقد تعهد لإســرائيل بأن تتبني الولايات المتحدة هذا المبدأ دون أن تطلبه من الفلســطينيين. وأكد أن مرجعية المفاوضات هي خطوط حزيران ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي، دون أن يجزم بموافقة إسرائيل على ذلك. ما قام به كيري هو تقديم تعهدات مختلفة للطرفين حول مطالبهما. وبذلك نجح في الوصول إلى توازنات دقيقة لمواقف أكثر حساسية.[١٠]

وفــي المحصلــة، وقبل أن يطلق صافــرة القطار، اتجه إلى ما يغرى الفلســطينيين: «بادرات حســن نية» تمثلت في إطلاق ســراح أسرى ما قبل أوسلو تدريجياً كلما تقدمت المفاوضــات. كان التقــدم، وليس التســوية، هو ما يحرك عجلة كيــري، لإدراكه ضرورة احتواء التوتر في علاقات الفلســطينيين والإســرائيليين. كما نجح كيري في إقناع العرب عبر مبادرة من وزير خارجية قطر بإعادة طرح مبادرتهم معدلة حتى تشــمل مبدأ تبادل الأراضــي في تســاوق مع أفكاره التي صاغها لرأب الصداع بــين الجانبين. وكان مبدأ كيري في ذلك هو تشجيع الدول العربية على الانخراط في عملية التسوية، بجانب تشجيع الفلســطينيين للقبول بالمبدأ. أما الحافز بالنسبة لإســرائيل فيتمثل في دخولها في حالة سلام وتعاون مع ٢٢ دولة عربية.

وفي ١٩ تموز، أعلن كيري رسمياً استئناف المفاوضات المجمدة بين الطرفين، وفي آب أعلنت إســرائيل نيتها إطلاق ســراح أول دفعة من الأسرى الفلسطينيين لتنطلق القاطرة فــي رحلة مضطربة لن يتمكن كيري من قيادتها حتى النهاية. بيد أن مقترحات كيري لم تكن إلا تطويراً للتوازنات في مطالب الطرفين، فمن جهة ســيكون اتفاق الســلام المتوقع على أســاس حدود الرابع مــن حزيران مع أخذ التغيرات التي جــرت على الأرض بعين الاعتبار، ما عني ضمناً ضم التجمعات الاســتيطانية لإســرائيل مقابــل عمليات تبادل محــدودة للأراضي. كما ضمت مقترحاته اتفاقا متبادلا حــول الاعتراف يعترف بموجبه الفلسطينيون بإســرائيل كوطن قومي لليهود، وبالتالي يقرون بيهودية إسرائيل، فيما تقر إسرائيل أن الدولة الفلسطينية هي وطن قومي الفلسطينيين. وفي كل حال يبقى لإسرائيل حــق الدفاع عن النفــس بوجود ترتيبات أمنية مقنعة لها. بــل إن كيري اقترح أن يوافق الفلســطينيون على وجود قوات إســرائيلية في الغور لفترة يتم تحديدها بناء على نجاعة

وأداء الأجهزة الامنية الفلسطينية، بمعنى قبول الفلسطينيين برضا وسعادة لاحتلال إسرائيل لجزء من دولتهم المقترحة.

أما قضية القدس، فاقترح كيري أن تكون عاصمة دولة فلسطين في القدس، بمعنى أنها قد تكون في ضاحية منها وليس في المدينة المقدسة. فيما يعود اللاجئون الفلسطينيون فقط إلى الدولة الفلسطينية أو يوطنون حيث سكناهم دون أن تتحمل إسرائيل مسؤولية تهجيرهم. كل ذلك– وفق رؤية كيري– يكون مصحوباً بحوافز اقتصادية، ومعونات تمكن الفلسطينيين من بناء دولتهم.

ومع مطلع العام ٢٠١٤، كان واضحاً أن أفكار كيري تحت الفحص من قبل الطرفين. بالنسبة للفلسطينيين كان التزام إسرائيل من عدمه بإطلاق سراح الدفعة الرابعة مقياساً لمدى التزامها المستقبلي. وفشلت مقترحات كيري في أن تجتاز عتبة الرفض الإسرائيلية تذرعا بعدم تلبيتها هواجس إسرائيل الأمنية. ومع رفض إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى وفاء لتعهداتها لكيري، بات واضحاً بأن السيناتور الأميركي لن يتمكن من إحداث المعجزة. طلب كيري من الفلسطينيين تمديد المفاوضات التي تنتهي مهلتها في نهاية نيسان، وهو ما اعتبره الفلسطينيون إعطاء مزيد من الوقت والغطاء لحكومة نتنياهو لمواصلة ابتزازها للشعب الفلسطيني. ورشح أن الولايات المتحدة طرحت مقايضة إطلاق سراح الجاسوس اليهودي الأميركي جوناثان بولارد مقابل تحرير الأسرى الفلسطينيين. وأبلغ كيري الرئيس عباس أن نتنياهو أبلغه أن حكومته ستسقط إذا ما نفذت إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى لشمولها ١٤ أسيراً من حملة الهوية الإسرائيلية، مقترحاً تمديد المفاوضات، وهو ما رفضه الفلسطينيون.

وقالت مصادر أن كيري يحاول تغيير البند المتعلق بالاعتراف بيهودية إسرائيل واستبداله بالاعتراف «بالوطن القومي لليهود» للخروج من أزمة المطالب بالاعتراف بيهودية الدولة. كما تبادر أن ثمة اقتراحا بإطلاق سراح ٤٠٠ أسير فلسطيني مقابل تمديد المفاوضات، وهي الفكرة التي كانت تعني أن يغمض الفلسطينيون أعينهم على إطلاق سراح الدفعة الرابعة. وعلق وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينيت على فكرة إطلاق سراح الأسرى بالقول «لا يمكن، ولن يحدث». أما داني دانون نائب وزير الجيش فقال «إذا أطلقت إسرائيل هذا العدد الكبير من الأسرى بالجملة، فستنهار حصانتنا الوطنية سريعاً». عضو الكنيست شتباون قال «فكرة الأسرى مقابل المفاوضات ليست منزلقا أخلاقيا فحسب، بل تنازل لا تبدو إسرائيل مضطرة له، على الفلسطينيين تقع مسؤولية التنازل وليس إسرائيل».[١١]

وأعلن كيري في ١ أيار ، وقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وقال كيري، في سياق تصريح أدلى به إن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزالان يعتقدان أنه من

المهـم مواصلة التفاوض، وهمـا معنيان بإيجاد الطريقة التي سـتتيح ذلك. واتهم كيري إسرائيل بإفشال المحادثات بسبب إصرارها على رفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ومواصلة البناء في المستوطنات. وأضاف كيري، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، أنه رغم أن الجانبين اتخذا خطوات سلبية، إلا أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الأكبر عن تفجر المفاوضات.

حمّل الرئيس الأميركي أوباما إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات، حسبما نقلت القناة العاشرة الإسرائيلية عن مسوؤل أميركي في البيت الأبيض

وحمّل الرئيس الأميركي أوباما إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات حسبما نقلت القناة العاشرة الإسرائيلية عن مسوؤل أميركي في البيت الأبيض، حيث قال المسؤول الأميركي: «في كل مرة نسعى فيها للتقدم، ونصل لتقاطع إيجابي؛ كان يتم الإعلان عن بناء وحدات اسـتيطانية جديدة، مما كان يفجر الأمور». كما حمل الموفد الأميركي للمفاوضات مارتن إندك مسؤولية فشل المفاوضات لإسرائيل، مشيراً إلى قضية المستوطنات كعثرة أساسية. وقال الجانب الفلسـطيني على لسـان صائب عريقات «على المجتمـع الدولي أن يوضح لإسـرائيل أن اختيارها للاسـتيطان والعنصرية بدلاً من السلام له ثمن سياسي وقانوني واقتصادي». فيما اعتبر بينيت أن «عهد أوسلو ذهب إلى غير رجعة».

كان أبرز اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العام هو لقاء وزيـرة العـدل تسـيفي ليفني ومسـؤولة ملف المفاوضات بالرئيس عباس في لندن

وبعد انقطاع اللقاءات بين الطرفين، كان أبرز اللقاءات الفلسـطينية الإسرائيلية خلال العام هو لقاء وزيرة العدل تسـيفي ليفني ومسـؤولة ملف المفاوضات بالرئيس عباس في لندن. اللقاء الذي جلب لليفني موجة من الانتقادات من اليمين واليسار.

مع ذلك شـحت المبادرات، وانشـغل الجميع بالعدوان على غزة وما تبعه من نقاشات حول إعادة الإعمار، كما بالتوجه الفلسـطيني للمؤسسـات الدولية. رغم ذلك فإن كيري كان بـين فنية وأخرى يقوم بإطلاق التصريحات حول ضرورة اسـتئناف عملية السـلام مدفوعـاً بسـخونة الوضع في الإقليم الذي يـدرك أن الكثير من أسـبابه تعود للصراع العربي الإسـرائيلي. وكانت محاولات كيري ربط التوتر العام بالصراع تجلب له انتقادات حادة من قبل الحكومة الإسرائيلية. مثلاً قال كيري خلال شهر تشرين الأول إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤجج غضب الشارع في العالم العربي، مؤكداً أن كل قادة المنطقة الذين تباحثت معهم واشـنطن بشأن التحالف الدولي في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أكدوا ضرورة تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

شحت المبادرات، وانشغل الجميع بالعدوان على غزة، وما تبعه من نقاشات حول إعادة الإعمار، كما بالتوجه الفلسطيني للمؤسسات الدولية

وقال كيري في كلمة ألقاها خلال حفل أقيم في وزارة الخارجية بمناسبة عيد الأضحى، إنه «يجب أن نجد سـبيلا للعودة إلى مفاوضات (السـلام) التي هـي في النهاية- وكما يعرف الجميع- السـبيل الوحيد لإحراز تقدم». كما دعا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى «الجلوس مجددا إلى طاولة المفاوضات والقيام بخيارات صعبة، خيارات حقيقية».١٢

وواجه كيري انتقادات لاذعة من قبل الحكومة الإسـرائيلية، حيث قال وزير الاتصالات

جلعاد أردان للإذاعة العامة، «مع كل احترامي لجون كيري وجهوده، فإنه يواصل تسجيل أرقام قياسية جديدة عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم منطقتنا ومعنى خلافاتنا ... ٢٠٠ ألف شخص قتلوا في سورية، وبريطانيون وأميركيون قطعت رؤوسهم، هل يمكن أن يكون ذلك خطأ مستوطنة (معاليه أدوميم)؟». من جانبه، قال بينيت «سيكون هناك دائما من يتهم اليهود حتى عندما يذبح مسلم بريطاني مسيحيا بريطانيا».

كان الاشتباك السياسي نتيجة حتمية لفشل المفاوضات وجمودها ورفض إسرائيل التعاطي مع المطالب الفلسطينية

ورشح في تشرين الأول أن كيري يقوم ببلورة مبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات لتعطيل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن. ونقلت صحيفة هآرتس عن مسؤول إسرائيلي، إن كيري فحص مع رئيس نتنياهو ما إذا كان سيوافق على مبادرة تشمل استئناف المفاوضات على حدود الدولة الفلسطينية على أساس خطوط ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي. وكما أشار المسؤول فإن «نتنياهو لم يرفض أفكار كيري نهائيا، ولكنه تم الفهم من إجاباته الشاملة بأنه لا يتحمس لها».[١٣]

وبشكل عام، فإن الاشتباك السياسي كان نتيجة حتمية لفشل المفاوضات وجمودها ورفض إسرائيل التعاطي مع المطالب الفلسطينية، أو حتى المقترحات غير الناجزة التي تقدم بها الوسيط الأميركي.

اعتبرت إسرائيل أن توجه الرئيس عباس لتوقيع اتفاق المصالحة مع حماس تهرب من السلام، وقالت إن عليه أن يختار بين حماس والسلام

٤. إسرائيل والمصالحة الفلسطينية

فيما بات واضحاً بأن العملية السياسية في طور الإنهيار، أوفد الرئيس محمود عباس وفداً من منظمة التحرير إلى غزة لدفع عجلة المصالحة مع حماس، حيث نجح الوفد بتوقيع اتفاق مصالحة جديدة مع حماس عرف باتفاق الشاطئ في ٢٣ نيسان، شمل تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الدكتور رامي الحمدلله ووزراء اتفق عليهما الطرفان.

واعتبرت إسرائيل أن توجه الرئيس محمود عباس لتوقيع اتفاق المصالحة مع حماس تهرب من السلام، وقالت إن عليه أن يختار بين حماس والسلام. وأعلنت إسرائيل عن تخفيض مستوى العلاقات مع السلطة الفلسطينية إلى أقصى حدّ، ليقتصر على التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأسندت مهمة التنسيق لقائد المنطقة الوسطى الجنرال نيتسان ألون، ومنسق العمليات في المناطق يواف مردخاي، بدلاً من الوزراء.

ذكرت مصادر إسرائيلية أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شرع في حملة إعلامية ضد الرئيس عباس رداً على اتفاق المصالحة

وقال البيان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية إن «إسرائيل سترى في الحكومة الجديدة مسؤولة عن أي هجوم ينفذ من الضفة الغربية أو من قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق القذائف والصواريخ». وقال نتنياهو إن «عباس لا زال يرفض السلام حيث وضع يده بيد الإرهاب اليوم ويواصل التحريض على إسرائيل ورفض تمديد المفاوضات، كما أنه رفض أيضًا وثيقة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وأخيراً تحالف مع حماس».[١٤] أما بينيت

فقد قال إن «هذه الحكومة غير شـرعية ولا نعترف بها وبالتالي على الحكومة الإسرائيلية أن تقرر بالإجماع عدم الاعتراف بها. إن الحديث يدور عن حكومة إرهابية، شـكلتها فتح وحمـاس، ذلك التنظيم الذي يتضمن دسـتوره العبارات المروعة التـي تدعو لقتل اليهود الذين يختبئون خلف الحجارة الشجر».[١٥]

ورداً على اتفاق المصالحة، ذكرت مصادر إسرائيلية أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شـرع في حملة إعلامية ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، شملت بث مقطع فيديو قصير حمل عنوان «تهرب عباس من عملية السلام أكثر من مرة». ويتضمن المقطع مشاهد للقـاء عباس مع الرئيـس الأميركي باراك أوباما عندما رفـض «اتفاق الإطار»، وخطاب عباس أمام اجتماع الجامعة العربية الذي أكد فيه أنه لن يعترف بدولة يهودية. وفي نهاية الشريط، يظهر عباس مصافحاً رئيس وزراء حكومة غزة، إسماعيل هنية.

وخلاصة القول إن إسـرائيل رأت في المصالحة الفلسـطينية، وتشكيل حكومة الوفاق، معركة جديدة فتحتها عليها السلطة الفلسطينية ضمن المعارك الأكثر ضراوة التي أدارتها في المحافل الدولية، والتي شـكلت جوهر الصراع السياسـي الذي تميز به العام ٢٠١٤، وترافق مع صراع ميداني، ليس أقل شراسة، دار في القدس والضفة الغربية وغزة.

مع فشل جهود كيري لتنشيط المفاوضات والتوصل إلى صيغة اتفاق بين الطرفين، استكملت القيادة الفلسطينية مشروع الهجوم السياسي الذي شنته على إسرائيل في العام ٢٠١١

٥. الصراع السياسي

مع فشـل جهود كيري لتنشـيط المفاوضات والتوصل إلى صيغة اتفاق بين الطرفين، اسـتكملت القيادة الفلسطينية مشروع الهجوم السياسـي الذي شنته على إسرائيل في العـام ٢٠١١، حين تقدمت لأول مرة بطلب لمجلس الأمن من أجل حصول فلسـطين على عضوية الأمم المتحدة. ارتكز التوجه الفلسـطيني للمؤسسـات الدولية على حقيقة القناعة الفلسطينية بعدم جدوى التفاوض مع إسرائيل في ظل رفضها التقدم باتجاه تلبية المطالب الفلسـطينية. كما أن القيادة الفلسطينية لم تر فيه بديلاً عن المفاوضات مع إسرائيل، بل دائمـاً كانت تصر على أنه مكمل لها لقطع الطريق أمام مزاعم الحكومة الإسـرائيلية أن التوجه للمؤسسـات الدولية يعني شـطب عملية التسـوية. من هنا فإن التوجه السياسي الفلسـطيني كان منذ البداية عنصر توتير للعلاقات بين الطرفين، ونقطة خلاف وسـاحة اشـتباك أيضاً، اسـتخدم فيها كل طرف ما يملك من رصيد علاقات وجماعات مصالح وضغط من أجل تعطيل جهود الطرف الآخر.

شهد العام ٢٠١٤ أكثر المعارك الدبلوماسية شراسة بين الطرفين في العقد الأخير

في ضوء ذلك، فمن المؤكد أن العام ٢٠١٤ شهد أكثر المعارك الدبلوماسية شراسة بين الطرفين في العقد الأخير. ومع أهمية الصراع الذي تم لتأمين عضوية فلسطين في الأمم

المتحــدة في العام ٢٠١٢ وقبله في العام ٢٠١١، فإن العام ٢٠١٤ شــهد تحولاً آخر في طبيعة النقاش السياسي، وفي الأدوات المستخدمة في دفع المصالح والمطالب الفلسطينية إلى الأمام. ومن جهة إســرائيل فإن تل أبيب التي تشــعر بأن الحصار السياسي يزداد عليها، وإلى جانب ما يطلق عليه الاســتراتيجيون الإســرائيليون عمليات نزع الشــرعية، عملت جهداً كبيراً من أجل تعطيل المساعي الفلسطينية.

طور الفلسطينيون مقاربة جديدة لتوجهاتهم ومساعيهم الدولية اعتمدت على ثلاث ركائز:

- ضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن ينص على حدود الدولة الفلسطينية ويطالب بإنهاء الاحتلال. كان واضحاً أن القرار الفلسطيني المرغوب يشكل حلقة في سلســلة من الإنجازات السياسية التي يراكمها الفلسطينيون من أجل تجسيد الدولة الفلسطينية لحظة تحققها.
- تحصيــل أكبر قدر من الاعترافات بدولة فلســطين من قبــل دول العالم، وتحديداً في أوروبا، التي ستشــهد مواجهــة حامية الوطيس حين يتمكن الفلســطينيون من اســتصدار هذه الاعترافات من برلمانات دول كبري، يشكل اعتراف برلماناتها بدولة فلسطين أو توصيتها للحكومة بفعل ذلك ضربة قوية تتلاقها الدبلوماسية الإسرائيلية.
- التوقيع على المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعطي دولة فلسطين فرصاً لــم تكــن متاحة لها من قبل. ويأتي على رأس هذه الاتفاقيات ميثاق روما المؤســس لمحكمة الجنايات الدولية، وهو ما ســيخلق صراعاً جديداً في المؤسسات الدولية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ارتكز مشروع إنهاء الاحتلال- من وجهة نظر الفلسطينيين- على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته تجاه الصراع، ويقوم بالتدخل من أجل إنهائه

١.٥ مشروع إنهاء الاحتلال

ارتكز مشــروع إنهاء الاحتلال– من وجهة نظر الفلسطينيين– على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مســؤولياته تجاه الصراع، ويقوم بالتدخل من أجل إنهائه. وهو كان يعني عملياً التعبير عن خيبة أمل الفلســطينيين من سلبية الوسيط الأميركي وعدم تدخله بحــزم من أجل فرض الحلول التي يطورها، خاصة مع عدم مقدرته إلزام إســرائيل على إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، مما فجر المفاوضات.

ولأن الحل النهائي لابد أن يشــمل إنهاء الاحتلال، من وجهة نظر الفلســطينيين، حيث أن الدولة الفلسطينية المرتقبة لا يمكن أن تتم دون انهاء إسرائيل لاحتلالها للضفة الغربية وللقدس، فإن دولة فلســطين التي صارت عضواً في الأمم المتحدة، وهي دولة واقعة تحت الاحتلال، لابد أن تتخلص منه، ولابد للمجتمع الدولي التي صارت هي عضواً فيه من ان يتدخل من أجل ذلك. هذه هي الفلسفة التي وقفت خلف التوجه الفلسطيني لمجلس الأمن.

لم تكن الطريق بلا عثرات، بل إن فكرة التوجه لمجلس الأمن تعيد للأذهان الفشل الفلسطيني الأول في العام ٢٠١١ في استصدار قرار بعضوية فلسطين من مجلس الأمن، حين لم يتمكن الفلسطينيين تأمين الأصوات التسعة اللازمة، والتي يعني عدم تأمينها إعفاء واشنطن من رفع بطاقة الفيتو. وربما ليس للمفارقة، فإن مصير مشـــروع إنهاء الاحتلال ســـيلاقي فشله الأول على عتبات مجلس الأمن مثل مشروع الدولة. بالنسبة لواشنطن، فإن التوجه الفلسطيني يعني التفافاً على جهودها في إحلال التسوية. وواشنطن التي ترغب في احتكار عملية التسوية ترى في أي قرار أممي تعقيداً لفرص حلّها، وهي وجهة نظر إسرائيلية بامتياز.

واعتبرت إســـرائيل التوجه الفلســـطيني لمجلس الأمن تهرباً من استحقاقات عملية السلام، وإمعاناً فيما وصفته إسرائيل بخطوات فلسطينية أحادية الجانب. حيث قال نتنياهو إن عباس يعتقد بأنه يســـتطيع تهديد إســـرائيل من خلال خطوات أحادية الجانـــب. فيما اعتبر ليبرمان تقديم مشـــروع القرار الفلســـطيني إلى مجلس الأمن الدولي خطوة عدوانية أخرى من جانب السلطة الفلسطينية. أما وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي يوفال شتاينتس، فقد اعتبر أن القرار الفلسطيني «عملياً بمثابة إعلان حرب»، وأضاف «إن إقامة دولة فلسطينية في الظروف الراهنـــة تعني الحرب والإرهاب وســـيطرة حماس و«داعش» على مناطـــق الضفة الغربية».[١٦] وهدد ســـيلفان شالوم بأن «أي إجراءات فلسطينية أحادية الجانب ستقابلها إسرائيل بالمثل»، وأضاف أن «التحرك الفلســـطيني المزمع في مجلس الأمن يشـــكل انتهاكاً ســـافرا لاتفاقات أوسلو، وإذا نال دعما دوليا فإنه سينهي مفعول أي اتفاق ثنائي». [١٧]

اعـتـبـرت إسـرائـيـل الـتـوجـه الفلسطيني لمجلس الأمن تهرباً من استحقاقات عملية السلام، وإمعـانـاً فيما وصفته إسرائيل بـخـطـوات فلسطينية أحـاديـة الجانب

من جهة أخرى، حاول جون كيري وزير الخارجية الأميركية الضغط على ٢٨ سفيراً أوروبياً يمثلون الاتحاد الأوروبي في واشـــنطن من أجل عدم دعم الطلب الفلسطيني من مجلس الأمن لتحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحجـــة أن هذا الدعم ســـيعزز من قوة اليمين الإســـرائيلي. جاءت المبـــادرة الأخرى لاحتواء التصعيد السياســـي مع توجه الفلسطينيين لمجلس الأمن من أوروبا، حيث اقترحت فرنسا في أيلول أن تصوغ مبادرة للخروج من الطريق المســـدود، تتضمن حشـــد تأييد دولي للنقاط التي تم التوصـــل لاتفاق حولها بين الطرفين حتى تصبح هذه النقاط إطاراً للمحادثات حول الوضع الدائم.[١٨] كما طرح الرئيس الفرنســـي فرانسوا هولاند في تشـــرين الثاني مبادرة دبلوماسية ترتكز على تنظيم مؤتمر دولي لدفع عملية السلام بين الطرفين يكون أساسها الدولة الفلسطينية المعترف بها إلى جانب دولة إسرائيل وضمان أمن الأخيرة.

عملت واشـــنطن على أكثر من مستوى على التعاطي مع التوجه الفلسطيني، فمن جهة (١) عملت كل جهدها من أجل ثني الفلسطينيين عن تقديم مشروع القرار بأي شكل كان، (٢) كما عملت لدى حلفائها من أجل تلطيف صيغة مشـــروع القرار، ليكون أقرب شـــيء

لما يمكن أن تصمت عنه واشـــنطن لو اضطرت لذلك، (٣) ســـعت لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل أن لا يُؤّمن الفلسطينيون الأصوات التسعة اللازمة، وبالتالي لا تجد نفسها مضطرة لاستخدام الفيتو.

تم في نهاية المطاف تقديم الطلب (راجع ملحق ١ نص المشـــروع الفلســـطيني)، حيث نال مشـــروع القرار الفلســـطيني ثمانية أصوات، فيما كان يلزم تسعة أصوات من أصل أصوات الدول الأعضاء الـ١٥ في المجلس من أجل اعتماده، شرط عدم استخدام أي من الدول الدائمة العضوية الفيتو.

بيد أن هذا لم يعن فشـــل الجهود برمتها، إذ أعلنت القيادة الفلســـطينية أنها بصدد التقدم مرة أخرى بمشـــروع القرار خاصة مع التغيرات التي ســـتطرأ على تركيبة مجلس الأمـــن خلال عملية التغير في الأعضاء غير الدائمين، حيث يتوقع الفلســـطينيون أن ثمة فرصا كبيرة للقرار أن يحوز الأعضاء التسعة اللازمة في التركيبة الجديدة.

يقول الصحافي شلومو شمير: «صحيح أنه لا يوجد استخفاف بالخطوة الفلسطينية، ولكن لا يوجد مجال للفزع أيضا. ومع ذلك، يجدر بالذكر أنه حتى لو لم يُقر مشـــروع قرار السلطة أيضا بســـبب الفيتو الأميركـــي، أو إذا ما ذاب مثلما ذابت مبادراتهم الســـابقة، فإن القيادة الفلســـطينية قطفت منذ الآن إنجازا دبلوماســـيا كبيرا. حيث بالتوازي مع إعلانات الاعتراف بدولة فلســـطينية أُقرت في سلســـلة من البرلمانات الاوروبية، فإن السلطة جعلت ساحة الأمم المتحدة قناة نشـــاط دبلوماسي». كما «يستغل الفلسطينيون الرافعة الدبلوماسية التي توفرها الأمم المتحدة لهم بشكل عاقل وبدهاء شديد يدل على ثقة بالنفس».[١٩]

٢.٥ حملة الاعترافات

تمثـــل الجانب الآخر من الهجوم السياســـي الفلســـطيني في اســـتصدار المزيد من الاعترافـــات من قبل دول العالم بالدولة الفلســـطينية . أصـــرت بعض الدول أن اعترافها بدولة فلســـطين لن يكون إلا بعد التوصل لاتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو موقف عنى عدم التعاطي بجدية مع الرغبة الفلسطينية في استخدام هذه الاعترافات كأداة ضغط لتحقيق مثل هذا الاتفاق.

كانت فاتحة هذه الاعترافات في مجلس العموم البريطاني الذي أوصى في ١٣ تشرين الأول بأغلبية ٢٧٤ صوتاً الحكومة البريطانية بضرورة الاعتراف بالدولة الفلسطينية. بيد أن الاعتراف الأقوى جاء من اســـتكهولم التي عبرت في ٣٠ تشرين الأول عن رغبتها في الاعتراف بالدولة الفلسطينية في خطوة شكلت هزة كبيرة بالنسبة لإسرائيل التي اعتبرت القرار متســـرعا ومضرا بمســـتقبل عملية السلام. بل إن إسرائيل رفضت استقبال وزيرة

الخارجية السويدية. وبذلك تكون السويد أول دولة أوروبية تعترف رسمياً بدولة فلسطين.

لم يتوقف الأمر عند استكهولم ولندن، إذا إن مجلس النواب الأسباني اعترف في ١٨ تشرين الثاني بالدولة الفلسطينية بأغلبية ٣١٩ نائباً. تلته الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢ كانون الأول بأغلبية ٣٣٩ نائباً، وبعد ذلك في ١٠ كانون الأول الجمعية الإيرلندية. وفي ١٢ كانون الأول أقر مجلس الجمهورية البرتغالي بأغلبية ٢٠٣ عضو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما عبر البرلمان الأوروبي بأغلبية ٤٩٨ صوتاً يوم ١٦ كانون الأول دعمه المبدئي للاعتراف بدولة فلسطين والحلّ على أساس دولتين، لكن بدون دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى القيام بذلك. كما طالب البرلمان أن يترافق هذا مع عملية السلام التي طالب بإحيائها. وطالب برلمان إقليم والوني بروكسل، برلمان المجموعة الناطقة باللغة الفرنسية، في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٥، الحكومة الفيدرالية البلجيكية، بالاعتراف بشكل كامل بدولة فلسطين. كما شملت موجة الاعترافات برلمان لوكسمبرغ والدنمارك. أما البرلمان الإيطالي فقد أجل التصويت إلى ما بعد انتخابات رئيس الجمهورية الجديد. إن الأمر أشبه بتسونامي.[٢٠]

تمثل الجانب الآخر من الهجوم السياسي الفلسطيني في استصدار المزيد من الاعترافات من قبل دول العالم بالدولة الفلسطينية

صدمت إسرائيل من موجة الاعترافات الأوروبية، رغم أنها حاولت أن تقلل من شأنها. لقد كانت الدوائر السياسية في إسرائيل تدرك خطورة ما يجري. اعتبر ليبرمان في أول رد فعل على إعلان السويد اعترافها رسمياً بدولة فلسطين أن القرار مؤسف، مؤكداً أنه لن يساعد في الجهود لحل النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، ويعزز فقط العناصر المتطرفة وسياسة الرفض لدى الفلسطينيين. ورغم استهتار بعض الساسة الإسرائيليين، فإن مصدرا سياسيا إسرائيليا أعرب عن قلقه من أن الحديث ليس عن «قزم دبلوماسي»، وإنما عن دولة أوروبية جدية ومهمة، وأن هذا القرار يبشر باتجاه غير جيد يجب أن يقلق إسرائيل.

وشكلت موجة الاعترافات نقلة واضحة في توجهات السياسة الفلسطينية التي وجدت ضالتها في الحديث للأحزاب السياسية الأوروبية في ظل انغلاق أبواب الحكومات أمامها فيما يتعلق بالاعتراف. فالدول الأوروبية، وتحديداً الكبرى منها، تجد حرجاً في الاعتراف، بسبب العلاقة مع تل أبيب والعلاقة مع واشنطن وغير ذلك. والسلطة الفلسطينية التي ركزت كثيراً طوال العشرين سنة الماضية على العلاقات الرسمية مع الحكومات، وجدت في تمتين العلاقة مع الأحزاب، خاصة أحزاب اليسار والوسط في أوروبا مفتاحاً مهماً للضغط على الحكومات من خلال البرلمانات.[٢١]

شكلت موجة الاعترافات بالدولة الفلسطينية نقلة واضحة في توجهات السياسة الفلسطينية التي وجدت ضالتها في الحديث للأحزاب الأوروبية في ظل انغلاق أبواب الحكومات أمامها

٣.٥ الاتفاقيات الدولية والمحكمة الجنائية

كان فشل المفاوضات، مع إصرار إسرائيل عدم الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى في ٢٩ آذار ٢٠١٤، الشرارة التي أطلقت قاطرة الانضمام الفلسطيني

إلى المعاهدات الدولية، حيث جاءت موجة الانضمامات الأولى مباشـرة بعد انتهاء الموعد المحدد لإطلاق سـراح الدفعة الرابعة. ففي أول نيسان ٢٠١٤ قام الرئيس عباس بتوقيع انضمام فلسـطين إلى ١٥ مؤسسـة دولية من مؤسسـات الأمم المتحـدة، ما دفع وزير الخارجيـة الأميركـي أن يلغي زيارته التـي كان ينوي القيام بها للقـاء عباس. واعتبرت إسرائيل الخطوة «خروجاً عن قواعد اللعبة». واتهمت مصادر سياسية إسرائيلية الرئيس الفلسـطيني بخرق المعاهدات بين الجانبين. قائلة إن «قرارات الرئيس عباس تعتبر تغييرا لقواعد اللعبة، وسـتكون لها نتائج خطيرة على كل المستويات». وقالت مصادر في مكتب نتنياهو: «إن السلطة تقوم عمليا بإلغاء اتفاق أوسلو عبر القفز عن المفاوضات والتصرف كدولة مستقلة». وأضافت: «كشف عباس عن وجهه الحقيقي في رفضه للتوصل إلى حلول وسط للأزمات التي تعترض طريق المفاوضات».[٢٢] ورد ليبرمان أن على إسرائيل أن تجعل الفلسطينيين يدفعون الثمن. مضيفاً «لن نوافق على أن يعمل الفلسطينيون بصورة أحادية الجانب وألا نجبي منهم ثمناً».

كان فشل المفاوضات، مع إصرار إسرائيل عدم الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى في ٢٩ آذار ٢٠١٤، الشرارة التي أطلقت قاطرة الانضمام الفلسطيني إلى المعاهدات الدولية

جـاءت الموجة الثانية من موجات الانضمام للمؤسسـات الدولية مع فشـل المسـعى الفلسـطيني في مجلس الأمن، حيث قام الرئيس محمود عباس بتوقيع انضمام فلسطين إلى عشـرين اتفاقية دولية، أبرزها ميثاق روما المؤسـس لمحكمة الجنايات الدولية. وفي حركة رمزية بثت وسـائل الإعلام الفلسـطينية وقائع توقيع الرئيس عباس على انضمام فلسـطين لمحكمة الجنايات الدولية في رسالة واضحة لإسـرائيل أن السلطة ماضية في النضال السياسـي من خلال المؤسسـات الدولية. وقال عباس خلال التوقيع: عدم قبول مشـروع القرار لن يمنعنا من محاسبة ومحاكمة الدولة التي تعتدي علينا وعلى أراضينا، وما قدمناه هو حقنا بإقامة دولة فلسـطينية على الحدود المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكل ما طلبناه وفق القانون الدولي.[٢٣]

لم تكن خطوة الانضمام الفلسـطينية لمحكمة الجنايات بسـيطة، حيث أنها ربما كانت الخطوة الأكثر إشـكالية بين كل الاتفاقيات التي وقعت عليها القيادة الفلسـطينية. فهي تعني ضمن أشـياء أخرى أن بإمكان السلطة الفلسـطينية الطلب من المحكمة مقاضاة القيادة الإسـرائيلية بتهمـة ارتكاب جرائم حرب. ورغم أن عضوية فلسـطين تدخل حيز التنفيذ في بداية نيسان من العام ٢٠١٥، إلا أن المدعية العامة لدى المحكمة فاتو بنسودة قالت إن المحكمة ترغب في فتح تحقيق في ارتكاب إسـرائيل جرائم حرب خلال عدوانها الأخير على غزة. ومنعت إسـرائيل بنسودة وطاقمها من دخول الضفة الغربية، ما دفعها للقاء الوفد الفلسطيني في عمان.

اعتبر رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو أن تلويح السلطة الفلسطينية بمقاضاة الجيش الإسـرائيلي في محكمة الجنايات الدولية «وقاحة». ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مسؤولين كبار إن خطوة عباس تظهر أن الفلسطينيين «أعلنوا حرباً دبلوماسية» على الدولة العبرية.[٢٤] وقال نتنياهو إن «السـلطة ليسـت دولة، ولذا ما من سبب يدعو المحكمة الجنائية إلى إطلاق تحقيق كهذا رداً على طلب السلطة التي تتعاون مع حركة حماس الإرهابية».[٢٥]

اعتبر نتنياهو أن تلويح السلطة الفلسطينية بمقاضاة الجيش الإسرائيلي في محكمة الجنايات الدولية «وقاحة»

عموماً، ثمة موقفان في إسـرائيل إزاء التعامل مع محكمة الجنايات. بالنسبة لنتنياهو فإنـه يجب منـع المحكمة من التحقيق مع الضباط والجنود الإسـرائيليين، فهي ليسـت صاحبة حقّ في ذلك، والأمر بالنسبة لإسرائيل حياة أو موت. فيما ثمة فريق يدعو للتعقل والقبول بصلاحية المحكمة والعمل على مواجهته قضائياً، وتقديم مسـؤولين فلسـطينيين للعدالـة أيضاً. يعرف قادة إسـرائيل أنّ صلاحيات المحكمة تنبع من أحد ثلاثة مصادر: الانضمام إلى المحكمة، أو قبول أحكامها، أو التوجّه إليها من جانب مجلس الأمن الدولي. و «فلسـطين انضمّت إلى نظام روما، وتستطيع طلب البحث في ما يجري على أرضها ... إذا كان وزير الخارجية الإسـرائيلي متفاجئاً من ذلك، فلأنه لم يسـتوعب بعد أنّ الموقف القضائي الإسرائيلي في شأن مسائل عدّة، بدءاً من سياسة الجيش الإسرائيلي في غزة، وصولاً إلى الاستيطان، بعيد بُعد الشرق عن الغرب حيال الموقف المقبول عالمياً».[٢٦]

وكانت ردة فعل إسـرائيل على توجه السـلطة الفلسطينية، بتضييق الخناق ماليًا على السلطة الفلسطينية من خلال حجز أموال المقاصة، في خطوة اعتبرتها السلطة الفلسطينية قرصنة سياسـية، فيما طالب بعض الإسـرائيليين باتخاذ خطوات أكثر قسوة، حيث أن العقوبات لن تجدي نفعاً ولن تثني السلطة.[٢٧]

٦. الأوضاع الميدانية

١.٦ القدس

كان العام ٢٠١٤ ميدانياً عام القدس التي شـهدت أعنف الاشـتباكات بين المواطنين والشرطة والجيش الإسرائيلي، بجانب ارتفا ع عمليات القتل الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، والهجمات الفلسـطينية في سياق الردّ عليها. حيث شهدت القدس مجموعة من الأحداث البشـعة التي قام خلالها غلاة المتطرفين بالقتل والعربدة واحتلال المسـاكن. وربما كانت أكثـر قصـة ألماً حدثت في القدس هي جريمة قتل الفتـي محمد أبو خضير حيث قامت مجموعـة من المسـتوطنين من القدس باختطاف الفتى وحرقه حتـى الموت. على أثر ذلك اندلعـت مواجهات عنيفة في بلدة شـعفاط أدت إلى إصابـة ٦٥ مواطناً بجروح متفاوتة

كانت ردة فعل إسرائيل على توجه السلطة الفلسطينية للجنايات الدولية بتضييق الخناق ماليًا على السلطة الفلسطينية من خلال حجز أموال المقاصة

بالرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيلة للدموع. بيد أن حوادث القتل والتنكيل بالفلسطينيين استمرت بشكل كبير، وجلبت معها ردات فعل من قبل الفلسطينيين. إن ما يحدث أشبه بحرب دينية بكلمات يوسي بيلين.[٢٨]

ويمكن بإيجاز إبراز أهم تلك الأحداث:

في ١٧ تشرين الأول، وجدت جثة الشاب يوسف حسن الرموني مشنوقة في الحافلة التي كان يقودها في موقف للحافلات في منطقة «هار حوتسفيم الصناعية» شمال القدس، وقد اتهم أهله مجموعة من المتطرفين باختطافه وإعدامه، فيما نفت الشرطة الإسرائيلية ذلك واعتبرته حادث انتحار. بعد هذه الحادثة، قام الشابان غسان وعدي أبو جمل من سكان جبل المكبر بالهجوم بالسكانين والأسلحة البيضاء على كنيس يهودي في حي هار نوف بالقدس الغربية. أسفر الهجوم عن مقتل خمسة إسرائيليين أحدهم رجل دين كبير وحاخام، وأصيب ٦ آخرون بجراح متفاوتة. واستشهد على إثر الهجوم الشابان المنفذان. ودهش الشاب عبد الرحمن الشلودي يوم ٢٢ تشرين الأول تسعة أشخاص في الشيخ جراح في القدس بسيارة كان يقودها قرب محطة تراموای في المدينة، وقام حراس القطار بإطلاق النار على الشلودي من مسافة صفر. وتوفيت طفلة إسرائيلية أصيبت خلال عملية الدهس. فيما أكدت مصادر فلسطينية أن الشلودي فقد السيطرة على سيارته وأن الأمر مجرد حادث طرق..

كان العام ٢٠١٤ ميدانياً عام القدس التي شهدت أعنف الاشتباكات بين المواطنين والشرطة والجيش الإسرائيلي، بجانب ارتفاع عمليات القتل الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

وفي ٢٩ تشرين الأول، قام شاب فلسطيني يقود دراجة نارية بإطلاق النار على الحاخام اليهودي المتطرف يهودا غليك، الذي يقود الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وأصابه إصابة خطيرة جدا، كان ذلك في القدس الغربية بعد مشاركة غليك في مؤتمر لبسط السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى وتغيير الوضع القائم فيها. وبعد ذلك قامت الشرطة بمحاصرة منزل الشاب معتز حجازي المتهم بإطلاق النار، واشتبكت معه وأردته شهيداً. واقتحمت عضو الكنيست تسيبي حوطوبيلي، نائبة وزير المواصلات الإسرائيلي، المسجد الأقصى يوم ٤ تشرين الثاني قائلة: «يجب تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي ليعود ويكون مصلى لليهود». وأضافت: «إن محاولة اغتيال الناشط يهودا غليك هدفت إلى إبعاد اليهود عن الحرم القدسي، وأن الرد عليها يجب أن يتمثل بتعزيز التواجد اليهودي في المكان».[٢٩]

كما استشهد فجر يوم ١٦ كانون الأول الشاب محمود عبد الله عدوان (٢١ عاما) من سكان مخيم «قلنديا» على طريق رام الله – القدس، وذلك خلال عملية اقتحام للمخيم نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهاجم شاب فلسطيني في ٢٦ كانون الأول عنصرين من شرطة حرس الحدود الإسرائيلي بسكين على مقربة من إحدى بوابات المسجد

الأقصى، فأصابهما بجروح طفيفة قبل أن يفرّ من المكان. واستشهد محمد حشيمة (٦٢ عاماً) يوم ٢٩ كانون الأول إثر إصابته بقنبلة صوت في منطقة الوجه في شهر أيلول أثناء مشاركته في تشييع جثمان الشهيد الطفل محمد سنقرط في منطقة واد الجوز.

قدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن نحو ١٤٩٥٢ مستوطناً وعنصراً احتلالياً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٤

من جانب آخر، تواصلت الاقتحامات للمسجد الأقصى بشكل مستمر، حيث كانت الشرطة تسهل عمليات اقتحام المتطرفين للمسجد، وتمكنهم من ذلك وتساندهم. وقدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن نحو ١٤٩٥٢ مستوطناً وعنصراً احتلالياً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٤ .[٣٠] من بينهم ١٢٥٦٩ مستوطناً، و١١٠٢ عنصر مخابرات، و١٠٨٤ جندياً ومجندة باللباس العسكري ضمن برنامج الإرشاد والاستكشاف العسكري، و١٩٧ عنصراً وشخصية أخرى من بينهم وزراء وأعضاء كنيست. أي ما معدله ١٢٤٦ مقتحماً شهرياً على المستوى العام، أما معدل المقتحمين من المستوطنين شهرياً فكان ١٠٤٧ مقتحماً. بارتفاع بنسبة ١٢,٧٪ عن العام ٢٠١٣. وكان شهر حزيران قد شهد (٢١٣٤ مقتحماً) حيث استحوذ على أعلى نسبة بين شهور السنة، يليه شهر أيلول (١٦١٥ مقتحماً) ثم شهر تشرين الأول (١٦٠٠ مقتحم).

أعلن في ١٩ تشرين الأول عن قيام لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية بالمصادقة على إقامة ٧٨ وحدة استيطانية على أراضي القدس الشرقية، منها ٥٠ في مستوطنة جبل أبو غنيم

شملت الشخصيات التي اقتحمت الأقصى في هذا العام وزير الاستيطان والإسكان أوري أريئيل، ونائب رئيس الكنيست موشيه فيغلين، ووزير الأمن الداخلي اسحق أهرونوفيتش، ونائب وزير المواصلات تسيبي حوطوبلي، ونائب وزير الخارجية ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي زيئيف إلكاين، وعضو الكنيست من «البيت اليهودي» شولي موعلم، والناشط الليكودي الحاخام «يهودا غليك»، ورئيس بلدية القدس الغربية نير بركات.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة للبيوت المقدسية وتوسيع التجمعات الاستيطانية في المدينة المقدسة بشكل كبير خلال العام. مثلاً نفذت جماعة «العاد» الاستيطانية واحدة من أكبر عمليات مصادرة المنازل التي تمت في القدس منذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧، حيث قامت بمصادرة ٢٥ شقة في بلدة سلوان في القدس الشرقية. ووفق تقارير صحافية، استولت جماعات المستوطنين على المنازل وسط حراسة مشددة من قبل الجيش والشرطة الإسرائيلية، حيث وقعت مواجهات بين عدد من الشبان وقوات الاحتلال، ما أدى إلى إصابة شرطي إسرائيلي في رأسه دون أن يمنع ذلك عمليات الاستيلاء على الشقق.[٣١] وبعد ثلاثة أسابيع قامت جمعية (عطيرات كوهانيم) الاستيطانية الإسرائيلية بالاستيلاء على عشر شقق أخرى في البلدة. وقال مركز معلومات وادي حلوة في البلدة أن الجمعيات الاستيطانية المختلفة، بمساعدة ودعم من حكومة إسرائيل، تحاول السيطرة على حي (الحارة الوسطى) في البلدة، بدعوى أنه إرث يهودي، مستخدمة عدة طرق لتحقيق ذلك، تشمل الاستيلاء على

نفذت جماعة «العاد» الاستيطانية واحدة من أكبر عمليات مصادرة المنازل التي تمت في القدس منذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧، حيث قامت بمصادرة ٢٥ شقة في بلدة سلوان في القدس الشرقية

العقــارات بدعوى أنها أملاك يهودية قديمــة، أو عن طريق «حارس أملاك الغائبين»، أو من خلال «عملية البيع والشراء من بعض النفوس الضعيفة»، كما قال المركز.[٣٢]

كما قامت بلدية القدس الغربية يوم ٤ تشــرين الأول بهدم بنايتين تشملان ٤ شقق في حي واد ياصول، في بلدة سلوان، بداعي البناء غير المرخص. وأعلن في ١٩ تشرين الأول عن قيام لجنة التخطيط والبناء الإســرائيلية بالمصادقة على إقامة ٧٨ وحدة اســتيطانية على أراضي القدس الشرقية، منها ٥٠ في مستوطنة جبل أبو غنيم جنوب القدس و٢٨ في مستوطنة (راموت) شمال المدينة. وفي نهاية تشرين الأول، قررت الحكومة الإسرائيلية تسريع تنفيذ خطط لبناء أكثر من ألف وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة– نحو ٤٠٠ وحدة في جبل أبو غنيم و٦٠٠ وحدة في رمات شلومو، بجانب إنشاء ١٢ طريق استيطاني جديد.

صادقت الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول على تعديل لقانون العقوبات بهدف تشديد العقوبات المفروضة على راشقي الحجارة على السيارات

وأقدمــت بلديــة القدس الغربية فــي ٣٠ كانون الأول، على هدم ثلاثة منازل ســكنية (قائمة وقيد الإنشــاء) ومطعم وملحمة وسور، في جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة، بحجــة البناء غير المرخص. وهدمــت البلدية أربعة منازل فــي العيزرية. وهدمت مبنيين وصفتهما بأنهمــا «غير قانونيين» وحظيرة أبقار في منطقة الزعيم بالقدس المحتلة بحجة عدم الترخيص. وفي نهاية العام، منحت البلدية رخصة بناء ٣٨٠ وحدة سكنية استيطانية في حيين استيطانيين في القدس الشرقية المحتلة، ٣٠٧ وحدة سكنية في رموت و٧٣ وحدة في جبل أبو غنيم.

وصادقت الحكومة الإســرائيلية في تشــرين الأول على تعديل لقانون العقوبات بهدف تشــديد العقوبات المفروضة على راشــقي الحجارة على السيارات، حيث تتم إضافة بنود جديدة إلى قانون العقوبات، ستسمح بفرض عقوبات أقصاها السجن مدة ٢٠ عاماً على من يرشق الحجارة أو أي غرض آخر على السيارات. كما يعرّف مشروع القانون جريمة جديدة هي إلقاء حجر أو غرض ما على شرطي أو سيارة دورية للشرطة بهدف عرقلة عمل أفراد الشرطة، وتكون أقصى عقوبة لمن يرتكب هذا الأمر السجن مدة خمس سنوات.

تــقــدم وزيــر الأمــن الــداخــلــي الإسرائيلي اسحق أهرونوفيتش بخطة لإحكام سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على القدس الشرقية المحتلة تكلف ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون شيكل، يتم عبرها تجنيد ١١٦٠ شرطياً جديداً

وتقدم وزير الأمن الداخلي الإســرائيلي اســحق أهرونوفيتش بخطة لإحكام ســيطرة الاحتلال الإســرائيلي على القدس الشرقية المحتلة تكلف ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون شيكل، يتم عبرها تجنيد ١١٦٠ شرطياً جديداً. وتقسم الخطة المدينة المقدسة إلى ثلاث مناطق، تضم كل واحدة منها محطة شرطة خاصة، ما يتطلب بناء محطتي شرطة جديدتين في سلوان والعيساوية.[٣٣] كما أعلن أهرونوفيتش عن نيته نصب أجهزة للكشف عن المعادن، وأجهزة أخرى للتشخيص البيومتري على مداخل المسجد الأقصى.

٢.٦ الضفة الغربية

كانت الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤، ساحة اشتباك يومي بين الجيش والمستوطنين من جهة، وبين الفلسطينيين من جهة أخرى. تجسدت حالة الاشتباك في مستويين: مستوى المواجهات اليومية، وواجهت قوات الجيش بالقوة كل النشاطات المناهضة للاستيطان ولمصادرة الأراضي وللجدار بالعنف وإطلاق النار، ومستوى تسارع وتيرة الاستيطان.

كانت الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤، ساحة اشتباك يومي بين الجيش والمستوطنين من جهة، وبين الفلسطينيين من جهة أخرى

أولاً، على صعيد الاستيطان، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة في العام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣٨٩,٢٨٥ مستوطناً، بزيادة قدرها ٤٪، وفق أرقام صادرة، عن وزارة الداخلية الإسرائيلية. اوردتها صحيفة «أمانا» الصادرة عن مجلس المستوطنات»،[٢٤] وحسب حركة السلام الآن فقد ارتفعت وتيرة الاستيطان خلال شهور المفاوضات التسعة بشكل أكبر من السابق. حيث قدمت الحكومة الإسرائيلية عدة خطط ونشرت عطاءات شملت على بناء نحو ١٣٨٥١ وحدة استيطانية، حيث يدور الحديث عن بناء ٥٠ وحدة استيطانية يومياً، بينما يصل عدد الوحدات الاستيطانية خلال الشهر الواحد إلى نحو ١,٥٤٠ وحدة. وكان موشيه يعلون قد صادق في نيسان على ضم نحو ١٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية إلى التكتل الاستيطاني «غوش عتصيون». وأشارت مصادر إلى أن الحديث يدور عن أكبر عملية ضم أراض للمستوطنات منذ عدة سنوات، ستسمح بتوسيع كل من مستوطنات «ألون شبوت» و«العازر» و«نفيه دنيال» ، وحتى مستوطنة «هلبناه» التابعة للبؤرة الاستيطانية «نتيف هآبوت». كما صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع في تشرين الثاني على مشروع قانون لتطبيق القوانين التي يشرعها الكنيست الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية في خطوة اعتبرت تمهيداً لضم المستوطنات إلى إسرائيل.

يدور الحديث عن بناء ٥٠ وحدة استيطانية يومياً، بينما يصل عدد الوحدات الاستيطانية خلال الشهر الواحد إلى نحو ١,٥٤٠

كما أفادت صحيفة «الجيروزاليم بوست» ٥/١١ بأن المجلس الاقليمي لغور الأردن يعد خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية. وتشمل الخطة حملة دعائية الاستيطان هناك. وذكرت مصادر أن نتنياهو حول مبلغ ٧٠ مليون شيكل لتوسيع مستوطنة بيت إيل. كما أقرت لجنة المالية في البرلمان الإسرائيلي يوم ٢١ كانون الأول، صرف ٣,٣ مليون دولار لبناء مركز سياحي في مستوطنة بركان الواقعة شمال الضفة الغربية. وشهدت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٥ ارتفاعاً كبيراً في ميزانية لواء الاستيطان، بواقع ٢٤٠٪. وقال ستاف شفير من حزب العمل أن ٧٥٪ من هذه الميزانية موجهة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ما يدلل حسب المعطيات على أن الميزانية الخاصة للواء الاستيطان تقدر بـ ١٤٠ مليون شيكل مقابل ٥٨ مليون شيكل هي ميزانية اللواء المذكور ضمن ميزانية عام ٢٠١٤.

يُعد المجلس الاقليمي لغور الأردن خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية

أما على صعيد المواجهات فكانت عملية اختفاء المستوطنين الثلاثة في شهر حزيران الحدث الأبرز في علاقات سلطات الاحتلال والمستوطنين بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل إنها قررت مصير العدوان على غزة بعد ذلك في مطلع تموز. حيث سرعان ما اتهمت إسرائيل حكومة الوفاق بالمسؤولية عن الحادث، وقالت إن ما جرى تأكيد على تشجيع الرئيس عباس للأرهاب من خلال شراكته مع حماس. وحددت إسرائيل ناشطين من حركة حماس قالت إنهما مسؤولان عن عملية الخطف، وبعد ذلك القتل، هما مروان القواسمي وعامر أبو عيشة، الذين ستغتالهما إسرائيل بعد ذلك في شهر أيلول.*

شهد شهر كانون الأول الحادثة الأشد شراسة خلال العام، وقد أسفرت عن استشهاد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس هيئة «شؤون الجدار والاستيطان» الوزير زياد أبو عين (٥٥ عاما)، خلال مسيرة سلمية لزراعة أشتال الزيتون قرب قرية ترمسعيا

وشهد شهر كانون الأول الحادثة الأشد شراسة خلال العام، حين اعتدى الجنود بالضرب باعقاب البنادق وبقنابل الغاز المسيل للدموع على عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس هيئة «شؤون الجدار والاستيطان» الوزير زياد أبو عين (٥٥ عاما)، خلال مسيرة سلمية لزراعة أشتال الزيتون قرب قرية ترمسعيا شمال رام الله. وتظهر مقاطع فيديو أبو عين وهو ملقى على الأرض، وعدد من الأفراد يحاولون إسعافه، بينما وقف جنود الاحتلال غير مبالين حيال مصيره. وقالت وكالة رويترز أن نحو ٣٠ فردا من الجنود وشرطة الحدود الإسرائيلية أطلقوا الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت باتجاه المحتجين واندلعت اشتباكات دفع خلالها أحد رجال شرطة الحدود أبو عين وأمسك عنقه بقوة بيد واحدة. ولم تظهر الصور التي التقطتها رويترز أي رد عنيف من أبو عين.[٣٥] واندلعت على إثر ذلك المواجهات في أرجاء الضفة الغربية منددة بمقتل أبو عين، حيث أصيب العشرات من المواطنين في أرجاء مختلفة من الضفة. وأقام نشطاء المقاومة الشعبية في محافظتي بيت لحم والخليل قرية مناهضة للاستيطان قبالة تجمع ‹غوش عتصيون› الاستيطاني، وفي أرض محاذية لمستوطنة «مجدال عوز»، كان الاحتلال أعلن مصادرتها إثر اختطاف ثلاثة مستوطنين قبل عدة شهور. وقامت قوات من الجيش بمداهمة القرية المسماة باسم الشهيد زياد أبو عين وهدمها.

تظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال صيف العام الحدث الميداني الأبرز بامتياز

كما شهدت الضفة بعض الأعمال الفلسطينية التي طالت المستوطنين والجنود. مثلاً قتل مستوطن وأصيب أربعة آخرون يوم ٤/١٤، جراء إطلاق نار من قبل مسلحين

* شهدت الضفة الغربية مجموعة من الأعمال الإجرامية التي نفذها المستوطنون والجيش . فقد أحرق مستوطنون إسرائيليون أجزاء من مسجد في بلدة عقربا جنوب نابلس. وفي ٢٩ كانون الأول استشهد الفتى إمام دويكات (١٧ عاماً) وأصيب آخر برصاص الاحتلال بالقرب من حاجز زعترة جنوب نابلس. وفي اليوم نفسه، أصيب مواطنان من بلدة بيت أمر في محافظة الخليل، وصفت جروح أحدهما بالخطيرة، عقب إطلاق قوات الاحتلال النار على مركبة لدى سيرها قرب مدخل البلدة. كما أقدمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين في شهر تشرين الثاني على إحراق مسجد في قرية المغير قرب رام الله. وأضرم مستوطنون النار في منزل في قرية خربة أبو فلاح قرب رام الله وخطوا شعارات بالعبرية قرب المكان. واغتالت قوات إسرائيلية خاصة حمزة أبو الهيجا قائد كتائب القسام في جنين بعد محاصرة منزل في مخيم جنين يتواجد فيه، وبعد أن اشتبكت معه قامت جرافة عسكرية بهدم أجزاء من المنزل، ما أدى الى استشهاد أبو الهيجا. ووقعت مواجهات بين العشرات من الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي نفذت عملية الاغتيال، أطلقت خلالها الرصاص بكثافة باتجاه المواطنين، ما أدى إلى استشهاد محمود أبو زينة من سرايا القدس، ويزن محمود باسم جبارين من كتائب شهداء الأقصى بعد إصابتهم بعدة رصاصات في أنحاء متفرقة من جسديهما. كما أصيب خمسة عشر مواطناً بالرصاص الحي.

فلسطينيين على مركبة للمستوطنين كانت تسافر على طريق ٣٥ بالقرب من حاجز «ترقوميا» غرب مدينة الخليل. وفي الشهر نفسه قتل ضابط إسرائيلي كبير اسمه باروخ مزراحي في شمالي الخليل. وفي ١١/١٠ أصيب جندي إسرائيلي بجراح خطيرة إثر تعرضه للطعن بسكين في محطة للقطارات في تل أبيب، فيما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية شاباً فلسطينياً (٢٥ عاماً) من مدينة نابلس اشتبهت بأنه قام بطعن الجندي. كما أعلن الجيش الإسرائيلي في ١١/٥ ، إصابة ثلاثة من جنوده في عملية دهس نفذها فلسطيني قرب مخيم العروب شمال مدينة الخليل، مشيراً إلى أن جراح أحدهم خطيرة. وفي كانون الأول قام شاب فلسطيني بطعن أربعة إسرائيليين في متجر رامي ليفي في مستوطنة «ميشور أدوميم»، حيث قام الجيش بإطلاق النار على المنفذ وهو فتى عمره ١٦ عاماً من سكان العيزرية. وفي كانون الأول قامت الفتاة أمل طقاطقة (٢٢ عاماً) من بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم بطعن مستوطن قرب مستوطنة غوش عتصيون وإصابته بجروح طفيفة، حيث أطلق الجنود النيران على الفتاة فأصابوها بجروح بالغة. وأصيبت في الشهر نفسه مستوطنةً بجروح بالغة ووالدها بجروح متوسطة بعد رشق سيارة إسرائيلية بزجاجة حارقة بالقرب من بلدة عزون بمحافظة قلقيلية.

كان واضحاً منذ انهيار مفاوضات كيري في الربيع أن صيف المنطقة سيكون ساخناً جداً

٣.٦ قطاع غزة: الحرب

تظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال صيف العام الحدث الميداني الأبرز بامتياز. فالحرب لم تكن فقط الأطول في تاريخ حروب إسرائيل على قطاع غزة منذ انسحابها منه قبل قرابة عشرة أعوام، بل إنها أيضاً الأعنف من جهة الخسائر البشرية والمادية. كان واضحاً منذ انهيار مفاوضات كيري في ربيع العام أن صيف المنطقة سيكون ساخناً جداً. صحيح أن العام ٢٠١٣ ربما كان أقل عام شهد صداماً بين إسرائيل والقطاع، حتى أنه كان السنة الأولى منذ عملية السور الواقي التي يكون عدد الشهداء في الضفة الغربية أكثر منهم في قطاع غزة كما ذكر تقرير العام الماضي، لكن انهيار المفاوضات والتصعيد الخطابي الإسرائيلي على قطاع غزة كان ينذر بعاصفة تولد في رحم الوقت. فمنذ نيسان ٢٠١٤ بدأت المماحكات الإسرائيلية بالقطاع، وتم الحديث عن سقوط صاروخ في النقب أطلق من قطاع غزة.

ويمكن بمراجعة سريعة تلمس تنصل إسرائيل من كل ما التزمت بعد حربها عام ٢٠١٢ أمام الوسيط المصري. فهي من جهة واصلت مضايقاتها للمزارعين الفلسطينيين على طول الشريط الحدودي، كما لم تتوقف عن تضييق الخناق على الصيادين وتقليل مساحة

الصيد، كما أنها واصلت التشـديدات على إدخال الكثيـر من المواد الخام ومواد البناء. وبكلمة أخرى، فإن الحصار المفروض على القطاع ظل أساس السياسة الإسرائيلية، ولم تتوقف إسـرائيل بين فينة وأخرى عن توجيه ضربات خفيفة داخل القطاع بذرائع أمنية، كما لم تتوقف الطائرات الزنانة والمقاتلات الحربية الإسـرائيلية والبوارج عن اسـتهداف القطاع. وبدأت إسـرائيل تدريجياً ببناء التصعيد في قطاع غزة شـيئاً فشيئاً. ففي آذار من بداية العام أعلنت إسرائيل أنها اكتشفت نفقاً كبيراً يصل إلى مستوطنة العين الثالثة قرب غزة فيما اعتبرته إسرائيل تحضيرا من قبل حماس للحرب القادمة.

ظهر النقاش مبكراً حول ضرب غزة وممكنات ذلك والمحاذير التي على إسـرائيل أن تنتبه لها، وكان جلّ النقاش يدور حول أهداف الضربة وكيفية تقليل الخسائر الناجمة عنها، خاصة فيما يتعلق بصورة إسرائيل في الخارج المتدهورة أصلاً. ويظل التوازن بين ذريعة حماية أمن المواطنين، والحفاظ على شخصية إسرائيل المعنوية والأخلاقية جوهر هذا النقاش.*

ظهر النقاش مبكراً حول ضرب غزة وممكنات ذلك والمحاذير التي على إسرائيل أن تنتبه لها، وقد سبق النقاش عملية خطف المستوطنين الثلاثة

وفيما ارتبط النقاش بعملية خطف المستوطنين الثلاثة وقتلهم، فحقيقة الأمر أن النقاش حـول كيفية التعامـل مع غزة ومع حماس ظهر مبكراً قبـل عملية الخطف. مثلاً، اوصى كارميت فالينسي وغابي سيبوني أن على إسرائيل أن تعيد اختبار وتقييم سياستها تجاه غزة حتى تحدد مقاربتها للوضع هناك وخياراتها الإسـتراتيجية في حال اندلاع مواجهة جديدة. وبالنسبة للباحثين في معهد الأمن القومي فإن لدى إسرائيل خيارين:[٣٦]

(١) القيام بنسخة مطورة من عامود السحاب والسور الواقي تقود إلى تسوية أفضل، بالمعايير الإسرائيلية، لفترة أطول من الزمن.

(2) القيام بعملية أوسع تقود إلى تغيرات راديكالية في المنطقة، تشتمل على حضور الجيش داخل غزة لضرب أعنف لحماس، واحتلال غزة بالكامل ونقل السلطة لجهة أخرى.

ومع اعتقال إسرائيل لقيادة حماس في الضفة الغربية بعد خطف االجنود المستوطنين الثلاثـة، وإعادة اعتقال محرري صفقة شـاليت، ومحاربة حكومة الوفاق، زادت شـحنة التوتر وانطلقت الصواريخ على البلدات الإسـرائيلية المحاذية لغزة على إثر الاستفزازات الإسـرائيلية للصيادين وللمزارعين. وفي ٦ تموز بدأت إسـرائيل عمليتها التي أسـمتها «الجرف الصامد» ضد قطاع غزة، حيث بدأتها بعمليات قصف مكثفة على أهداف متنوعة فـي القطاع طالت مقرات الحكومة ومنشـئات عامة واسـتهدافات مركزة لاغتيال بعض نشطاء الفصائل الفلسطينية.

* Liram Stenzler–Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume ٦, No. ١, March ٢٠١٤, Pp٩٧–٧٩.

واقترح عاموس يلدن ١٢ قاعدة لفهم ما تحتاجه إسرائيل خلال الحرب، أهمها:*

- غايــة العملية تنبع من التزام إســرائيل بحماية مواطنيها واســتعادة قوة الردع، ومعالجة قدرات حماس والتنظيمات العسكرية.
- لا يجب أن تتضمن العملية احتلال غزة.
- معالجة قضية الانفاق.
- عدم توفر عنصر المفاجأة، وعليه فحماس تحكمت بوقت الحرب.
- مناعة الجبهة الداخلية.
- عامل الوقت، فكلما مرّ الوقت ســينفذ صبر الرأي العام في إســرائيل ويتصاعد الضغط الدولي.
- عملية مركبة من الجو والأرض والاستخبارات. حيث أن القيام بعملية برية أمر مهم للرأي العام حتى لو لم يتم احتلال غزة.

وصلت الصواريخ تل أبيب وحيفا، وحامت طائرات الاستطلاع الفلسطينية فوق مناطق داخل إسرائيل،ضمن مجموعة مفاجآت صدمت إسرائيل

هذه المرة، وصلت الصواريخ تل أبيب وحيفا وحامت طائرات الاســتطلاع الفلسطينية فوق مناطق داخل إســرائيل، ضمن مجموعة مفاجئات صدمت إســرائيل، وشملت أيضاً عملية إنــزال بحري. إلى جانب ذلك فإن حرب الأنفاق التي خاضها الفلســطينيون ضد إســرائيل كانت مفاجئة. فرغم تقدير إسرائيل وجود مثل هذه الأنفاق التي كانت اكتشفت بعضــاً منهــا في منطقة شــرق خانيونس قبل ذلــك، إلا أنها لم تتوقع انتشــارها بهذه الطريقة. وبدأت بعض المعارك البرية الشرســة في بيت حانون والشجاعية وخزاعة، حيث واجه الجنود الإســرائيليون المقاتلين الفلســطينيين وجهاً لوجه بعــد أن خرجوا لهم من الأنفاق. وتظل معركة الشجاعية الأكثر شراسة في كل ذلك. فيما اعتبرته بعض المصادر الإســرائيلية حرب العمر بالنسبة لحماس، فهي مقامرة حياة أو موت، تنظر إليها حماس بوصفها معركة وجودية.**

واعتبر بعض الباحثين الإسرئيليين أن غايات حماس في الحرب تتمثل في:***

- الاستمرار في إطلاق النار.
- اختراق الأراضي الإسرائيلية ومفاجأة إسرائيل.

---

* Amos Yadlin, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, July 9, 2014.

** Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, July 28, 2014.

*** Yoram Schweitzer, How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge and How Israel Should Respond, INSS Insight No. 586, August 7, 2014.

- إيقاع خسائر في الجيش.
- حرب استنزاف.
- المساس بصورة إسرائيل.
- التأثير على المواقف الدولية.
- عدم المساس بقيادتها العسكرية والسياسية.

ظهـرت فكرة القضاء على حماس مؤقتاً فـي بداية المعارك البرية، حيث طالب البعض بضرورة دخول الجيش إلى مدينة غزة للتخلص من قيادة حماس، وهو أمر لم يحسم في الكابينت، لأن ثمة سـؤالا أكبر كان يلوح في الأفق يقول: لو تم ذلك ماذا سـنفعل بغزة؟ وهو نقاش يدور في العقل السياسي الإسرائيلي بشكل مستمر، إذ إن البديل حماس في غزة واحد من ثلاثة سيناريوهات:

أولا: تسليم القطاع للسـلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، وبالتالي تعزيز مطالبه بالدولة وتوفير تربة خصبة لهذه الدولة.

ثانيا :صعود تيارات إسلامية أكثر تشدداً وسلفية ربما.

ثالثا: فوضي مقلقة لإسرائيل.

في الحقيقة، فإن نتنياهو لم يرفع في الحرب شعار وهدف إسقاط حماس لأنه يدرك الثمن الباهظ لذلك

في الحقيقة، فإن نتنياهو لم يرفع يوماً في الحرب شـعار وهدف إسـقاط حماس لأنه يدرك الثمن الباهظ لذلك. لكن مع اشـتداد المعارك وظهور صعوبة التعامل بشكل حاسم مع قدرات حماس العسـكرية حسـم الأمر باتجاه التعايش مع حماس رغم كل شيء مع تقليـم أظافرها. وظهرت في الخطاب الإسـرائيلي فكرة نزع سـلاح حماس، وهي فكرة ستكون الشعار لتسويق فكرة انتهاء الحرب وتحقيقها لأهدافها.

وأمام اشـتداد المعارك حدد عامـوس يدلين الخيارات المتاحة أمام إسـرائيل بأربعة خيارات:

الخيار الأول: إنهاء من طرف واحد.

الخيار الثاني: القبول باتفاق ثنائي.

الخيار الثالث: توسيع العملية

الخيار الرابع: احتلال غزة.

يفضل يدلين الخيار الأحادي عن اتفاق سيء تسعى حماس لزج إسرائيل به، هذا على المدى الحالي والمتوسـط، وفي المسـتقبل يتم النظر في اتفاق يكبح حماس. ويقترح يدلين أن تكون الخطوة الأحادية بالتنسـيق مع مصر وواشـنطن. ومن مزايا الخيار الأحادي أنه يمنح إسرائيل خيار استمرار ضرب حماس. كما أنه يمنحها فرصة لمناقشة اتفاقيات مع السلطة ومع حماس، ويزيد الإجماع الدولي على حقيقة مشكلة غزة.

وعدد أودي عيران مزايا الحل الأحادي بالتالي:

- يظل لإسرائيل حرية تقرير التدخل العسكري.
- إسرائيل ترد إيجاباً على الدعاوى الدولية.
- لا تلتزم إسرائيل تجاه غزة والإقليم والمجتمع الدولي بأي شيء.
- داخلياً تتحلل إسرائيل من انتقاد اليمين في حال دفعها ثمنا سياسيا لحماس.
- تقليص وقت بقاء الجيش في غزة.

أما مساوؤه فتتلخص في التالي:

- أيضاً لا التزامات عند أي طرف آخر.
- انسحاب القوات لا يترك أثراً على عوامل اندلا ع الحرب.
- في ظل غياب اتفاق مشترك ،فإن الحل الفردي مؤقت في انتظار الحرب القادمة.
- لن يجلب الكثير من المنافع من المجتمع الدولي مثل اتفاقية بوساطة دولية.
- ستظل البنية التحتية التي لم يدمرها الجيش فاعلة ويمكن تطويرها.

أما في حالة اتفاق، فإن على إسـرائيل أن تتجرع مرارة عدم مقدرة أي طرف تجاوز حماس. وينصح عيران ببذل كل جهد لتجنب حماس، وتقليل دورها، لكن لا ضمانة لذلك.

وفي ٢٦ آب أعلنت القاهرة عن نجاحها في التوسـط لانهـاء الحرب، وتوقيع الطرفين على اتفاق تفصيلي حول ذلك. لا يختلف الاتفاق الذي تم برعاية مصرية عن تفاهمات عام ٢٠١٢، حيث شـمل توسيع مسـاحة الصيد إلى ستة أميال والسماح بدخول مواد البناء وفتـح المعابر بما يضمن فك الحصار، وتم ترحيـل كل القضايا الأخرى إلى فترة ما بعد شـهر. شملت هذه القضايا مطالب حماس حول إعادة تشغيل المطار وبناء الميناء. بكلمة أخرى، لم تلتزم إسرائيل بالمطالب الفلسطينية، بل التزمت بمناقشتها والتفاوض حولها.

المؤكد أنه من الصعب الجزم أن إسـرائيل حققت ما كانت تصبو إليه من وراء الحرب. فهي من جهة لم تقم بالقضاء على حماس ولم تتمكن من تركيعها بشـكل كامل، حيث أن الحرب انتهت، وحماس تضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ، كما أنه من الصعب القول إن الجيش لم يحقق شـيئاً، فغزة بدت مدمرة وكومة من الخراب وهي مشـاهد سـترد ع حماس عن الخوض في حرب جديدة لفترة مقبلة. وطالما لم تكن إسرائيل ترغب في القضاء على حماس فإن تقليم أظافرها شيء محقق في هذه الصورة. وظل السؤال: إلى أي مدي حققت إسـرائيل ما أرادت من وراء هذه الحملة العسـكرية على غزة؟. بالنسبة للجنرال احتياط أدوي ديكل، الذي يشغل أيضا موقع نائب رئيس معهد الأمن القومي الإسرائيلي، فإن الجيش حقق جملة من الإنجازات التي لا يمكن إغفالها تشـمل تدمير البنية التحتية

للإرهاب خاصة نظام إنتاج الصواريخ والتخزين، والمقرات العامة، وبيت القادة والنشطاء، كما تم قتل أكثر من ٦٠٠ نشيط من حماس، لم يتبق إلا ثلث القوة الصاروخي، الخنادق الخطرة تم تدميرها، القبة الحديدية أثبتت نجاعتها. أما الجبهة الداخلية في إسرائيل فقد ظلت صلبة والاقتصاد متماسك، كما تعززت العلاقات الإستراتيجية مع مصر السيسي، كما أن الحرب لاقت تفهماً واضحاً من الدول العربية كما يقول. رغم ذلك فثمة تداعيات سلبية نتجت عن الحملة تمثل أهمها في حقيقة أن حماس لم تمت وربما قويت، كما لم تفقد الرغبة والدافع والمقدرة على استمرار إطلاق الصواريخ. أيضاً لم يتم المساس بقيادة حماس ولم يتم ردعها. صورة إسرائيل في العالم تم المساس بها. إضافة لذلك، تمكنت حماس من دفع سكان غلاف غزة للهرب إلى الشمال والوسط.[٣٧]

وبحسب ديكل وباحثين آخرين فإنه في الحروب الجديدة لم يعد من الممكن تحقيق انتصار بالمعنى الكلاسيكي، بمعنى القضاء الكامل على الخصم واستسلامه، حيث دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب تتسم بالميوعة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي والعنصر النفسي الأقوى حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً. كما أن على إسرائيل أن تولي الجبهة الداخلية المزيد من العناية، إذ إن أحد أهم خصائص الحروب الجديدة هو الخيط الرفيع الذي يميز الجبهة الداخلية عن أرض المعركة في كلا الاتجاهين.[٣٨]

في الحروب الجديدة لم يعد من الممكن تحقيق انتصار بالمعنى الكلاسيكي

تمثل السؤال الأساس الذي دار في النقاش الإسرائيلي في السبب الذي جعل الجيش يتوقف. ألم يكن بمقدور الجيش أن يتقدم ويتوغل في غزة ويجتث حماس؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال ليست في يد الجنرالات الذين أشاروا للصعوبات التي واجهتهم في معارك الشجاعية وبيت حانون وخزاعة، إلا أن الإجابة على سبب توقف الجيش ذات دلالة سياسية، فهي تكشف مقاصد القيادة السياسية من وراء العملية. واتهم البعض المستوى السياسي بعدم رغبته في دخول وَحِل غزة والقضاء على حماس. فنتنياهو مسكون بفكرة الردع وليس الحسم، وهذه ميزة عقله السياسي في كل القضايا. والردع تتلوه ترتيبات تضبط علاقة إسرائيل مع خصومها حتى لو دخل أبو مازن هذه المرة على الخط. هكذا يفكر نتنياهو.

ويقول يسرائيل حسون- وهو عضو كنيست سابق عن إسرائيل بيتنا ونائب سابق لرئيس الشاباك:[٣٩]

- إن الجيش تلقى تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق، واكتفي الجيش بالدخول حتى عمق ٣ كيلومتر، ولم يكن- وفق حسون- أمام الجيش إلا أن يمضي نصف كيلومتر حتى يكون في

عمق مدينة غزة ويقتل حماس. وكان بإمكان إسرائيل أن تفعل ذلك دون الحاجة لتدمير غزة كما فعل شـــارون ببيروت. بيد أن إســـرائيل- وفق اللواء يـــوآف غالنت القائد الســـابق للمنطقة الجنوبية- اختارت من بـــين الخيارات المتاحة أمامها جباية ثمن ذي مغزى من حماس، وخلق ردع مؤقت قد يتطلب عملاً إضافياً في المســـتقبل على طريق القضاء عليها. ويقول ميخائيل وديكل إن إسرائيل اختارت الدمج بين إضعاف حماس وبين تحميلها مســـؤولية أي اعتداء من غزة، وهي إســـتراتيجية تعتمد على اســـتعادة الردع من فترة لأخرى.

تلقى الجيش الإسرائيلي تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق، واكتفي الجيش بالدخول حتى عمق ٣ كيلومتر

من الواضح أن الحرب على غزة لم تنه مشكلة غزة، بل سلطت الضوء أثر على ضرورة أن تطور إسرائيل آلية تعامل مع «الجار المزعج» تعتمد على احتوائه والحفاظ على وضعيته الراهنـــة. وفي هذا الســـياق يرى كوبـــي مايكل وأودي ديكل أن ثمـــة ثلاثة خيارات أمام إسرائيل في التعامل مع غزة:[٤٠]

أولا: اســـتمرار النشاطات الحالية وتوســـيعها من خلال مراقبة الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة لنقل مواد البناء والبضائع الأساسية، وتوسيع منطقة الصيد بالتعاون مع حماس، والمساعدة في تطوير بعض البنى التحتية مثل المجاري.

ثانيا: شـــمل السلطة في شؤون غزة بالتعاون مع مصر وبعض الدول العربية البراغماتية والمجتمع الدولي. يشمل هذا توسيع مسؤوليات السلطة على القطاع ومساعدتها في إدارة عملية إعادة الإعمار. وهذا قد يكون اختبارا للســـلطة في مجال قدراتها على إدارة الدولة. يتطلب هذا من إسرائيل تطوير خطة سياسية، أو التعاطي بإيجابية مع مبادرات تجديد عملية السلام.

ثالثـــا: الانفصال الكامل عن غـــزة من خلال فتح غزة للعالم الخارجي وتقليل حتى الصفر اعتمادها على البضائع والمعدات الإسرائيلية من خلال بناء ميناء.

وينصـــح الباحثان بأن مصلحة إســـرائيل تكمن في الخيـــار الأول، خاصة مع تقديرات القيادة الإســـرائيلية أن لا مفاوضات ترجى مع القيادة الفلسطينية الحالية. وهذا يتطلب منح حماس بعض الإنجازات الملموسة، والتي ستعزز بدورها من شرعيتها وستقوي حكم غزة.

لم تنه الحرب على غزة مشكلة غزة، بل سلطت الضوء على ضرورة أن تطور إسرائيل آلية تعامل مع «الجار المزعج»

وبعد انتهاء الحرب، حولت إســـرائيل قضية إعادة إعمار ما دمرته إلى قضية فدرالية بالمصطلح الأميركي. فهي تريد أن تجعل الحلم الفلســـطيني يتمثل في إعادة الإعمار، لذا لم تدخل الأســـمنت إلا بدفعات قليلة، وواصلت حرمان غزة من مواد البناء ومســـتلزماته. بالطبع ســـاقت إسرائيل دعاوى ومزاعم عدة في ذلك. قال نتنياهو لقناة NBC الأميركية

«عليك توفير آلية تضمن نزع السلاح. أنت تريد الأموال أن تذهب لشعب غزة، لا أموال تذهب لصواريخ حماس وقذائفها». وقال دوري غولد مستشار نتنياهو «في السنوات الأخيرة ضغطت الحكومات والمنظمات الدولية على إسرائيل للسماح بإدخال الأسمنت لغزة لبناء البيوت وإقامة المدارس وإنشاء المستشفيات. لكن الذي حدث أنه تم استخدامه لشن الهجمات على إسرائيل، لذلك فإن اتفاقية نزع السلاح مهمة لمواجهة المشكلة والتأكد من أن حماس لا تستخدم هذا الأسمنت لبناء الأنفاق».[٤١] إن قبول إسرائيل إعادة إعمار غزة يُرى على أنه قبول لشروط حماس. كما أن رفع الحصار يتم على مراحل وتحت مراقبة إسرائيل، وتأجيل بناء الميناء والمطار حتى اكتمال الصورة الأمنية الداخلية في غزة.[٤٢] بل إن بعض الوزراء– مثل وزير الداخلية جدعون ساعر– طالبوا بتشديد الحصار بدل تخفيفه ورفعه.

بعد انتهاء الحرب، حولت إسرائيل قضية إعادة إعمار ما دمرته إلى قضية فدرالية بالمصطلح الأميركي

وبين فترة وأخرى، كانت الحدود مع غزة تشهد توترات واضحة قد تصاحبها عمليات تنقيط للصواريخ. حيث قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» على موقعها الإلكتروني ١٩ كانون الأول أن «سلاح الجو الإسرائيلي هاجم أهدافاً جنوب قطاع غزة رداً على إطلاق صاروخ على المجلس الإقليمي «اشكول». وشنت الطائرات الإسرائيلية غارتين على هدف في مدينة خانيونس، للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب، حيث استهدفت موقع «حطين» التابع لسرايا القدس الجناح في منطقة القرارة.

واستشهد قيادي ميداني من كتائب القسام وأصيب اثنان آخران، كما أصيب جندي إسرائيلي بجروح بالغة، في الأسبوع الأخير من العام، خلال اشتباكات بين قوة من الجيش الإسرائيلي، حاولت التوغل في بلدة القرارة الحدودية شرق محافظة خان يونس، ومجموعة من المقاومين الفلسطينيين، وحذر وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي يوفال شتاينتس من أن «إسرائيل قد تشن حملة عسكرية واسعة في قطاع غزة لدك البنية العسكرية والمؤسساتية لـ(حماس) إذا ما استمرت الحركة في ضعضعة الأوضاع الأمنية على الحدود»، على حدّ قوله.

بلغت نسبة دعم إخلاء الكتل الاستيطانية أدنى نسبة في العام ٢٠١٣ منذ العام ١٩٩٢

إجمال

تأثرت العلاقات الإسـرائيلية الفلسـطينية في العام ٢٠١٤ بعـدة عوامل ومتغيرات، منها الداخلي في المجتمعين الإسـرائيلي والفلسـطيني، ومنها الإقليمي، ومنها العالمي. وقـد تداخلت هذه العوامل في العام ٢٠١٤ بعضها مع بعض، ما سـهّل على إسـرائيل الاستمرار بسياسـية فرض الأمر الواقع، وصعب على السلطة الفلسطينية الضغط على إسرائيل للتقدم في عملية التفاوض، ووفر لإسرائيل فرصة شن عدوان عسكري دموي على غزة، واستمرار التنكيل بسكان الضفة الغربية، خاصة القدس الشرقية.

إسرائيليا، عكست نتائج انتخابات العام ٢٠١٣ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نتياهو وشـراكة ليبرمان والبيت اليهودي بزعامة بينت ويوجد مسـتقبل برئاسـة لابيد، عكست نضـوج توافق سياسـي في مسـألة هوية دولة إسـرائيل ووظيفتها، ومسـألة الاحتلال الإسـرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية. فقد أظهرت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في انتخابات ٢٠١٣ وجود توافق وتقارب في محور القضية الفلسطينية والاستيطان، يرفض الحقوق الفلسطينية الطبيعية بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وعودة اللاجئين، وتفكيك المسـتوطنات، وإعادة القدس الشرقية. يشمل هذا الإجماع حزب العمل الذي لم يطرح في برنامجه الانتخابي عام ٢٠١٣ أي بديل سياسي جدي لموقف أحزاب اليمين ويمين الوسط. بل إن رئيسة الحزب حينها، شيلي يحيموفيتش، أهملـت قضية الاحتلال واتفاقية السـلام عن قصد في برنامجهـا الانتخابي. وبذلك لم يعرض أي حزب مشروعا سياسيا بديلا للوصول لاتفاق سلام عادل وحقيقي. ترجمت هذه المواقف في الخطوط العريضة الأساسـية لحكومة نتنياهو. فقد ورد في اتفاقية الائتلاف الحكومي أن الحكومة ستسـعى إلى الوصول لاتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني وإنهاء الصـراع، دون الخوض بأي تفاصيل أو اقتراح عيني.[٤٣] بالمقابل، نجد أن اسـتطلاعات الرأي العام التي جرت قبيل الانتخابات السابقة، توضح دعم المجتمع الإسرائيلي لمواقف الأحزاب اليمينية ويمين الوسط، إذ إن نسبة دعم إخلاء الكتل الاستيطانية بلغ أدنى نسبة فـي العام ٢٠١٣ منذ العام ١٩٩٢. أي أن هناك إجماعا حول إبقاء الكتل الاسـتيطانية الكبيرة التي تحول دون خلق تواصل جغرافي في مناطق السـلطة الفلسطينية. وقد كانت أعلى نسـبة دعم لإخلاء مسـتوطنات قبيـل انتخابات العام ١٩٩٢ حـين بلغت ٢٩,١٪، وكانت أدنى نسـبة دعم لإخلاء المسـتوطنات في اسـتطلاع العام ٢٠١٣ وبلغت ١١٪ مـن مجموع المسـتطلعين. على الرغم من ذلـك لا يعارض المجتمع الإسـرائيلي نظريا، إقامة دولة فلسـطينية في إطار اتفاق سـلام شامل، وبالشروط الإسـرائيلية المعروفة.

كانت أعلى نسبة دعم لإخلاء مستوطنات قبيل انتخابات العام ١٩٩٢ حين بلغت ٢٩,١٪، وكانت أدنى نسبة دعم لإخلاء المستوطنات في استطلاع العام ٢٠١٣ وبلغت ١١٪ من مجموع المستطلعين

أتاح هذا الواقع لحكومة نتنياهو صد أي محاولات للتفاوض في العام ٢٠١٤، وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي وتعميقه في الضفة الغربية، واستمرار محاصرة غزة وشن عدوان عسكري. بالتوازي للوضع الإسرائيلي الداخلي، سهلت الحالة السياسية الفلسطينية بصيغة استمرار الانقسام والعداء الفلسطيني الداخلي، والتحولات الإقليمية خاصة في مصر والحرب الأهلية في سورية وعدم الاستقرار في بقية الدول العربية، وانشغال العالم، خاصة الولايات المتحدة، بالحرب على دولة الإسلام في العراق وسورية (داعش)، سهل على إسرائيل فرض سياسات الأمر الواقع والامتناع من العودة لعملية التفاوض دون رادع.

في ظل هذا الواقع، من غير المتوقع أن تسفر نتائج الانتخابات الإسرائيلية (آذار ٢٠١٥) عن مشهد سياسي حزبي مختلف قد يؤدي إلى تغير في الموقف من إدارة الصراع بدل حلّه. الإجماع الإسرائيلي على شروط التسوية لا يتيح لأي حكومة–كما يتضح من برنامج المعسكر الصهيوني الانتخابي للعام ٢٠١٥ الذي لا يأتي بجديد–[٤٤] طرح مشروع تسوية يستجيب للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. أي أننا في صدد استمرار حالة الجمود في العملية السلمية.

الهوامش:

١ للمزيد انظر/ي عاطف أبو سيف ، ٢٠١٤، «مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية»، في هنيدة غانم (محررةً)، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣، مدار: رام الله.

٢ اقتراح قانون تعديل أنظمة الحكم والقضاء (سن قوانين بواسطة أمر). قدم الاقتراح أعضاء الكنيست أوريت ستورك ويريف لفين وزئيف اللكين وآخرون بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧. وقامت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع بالمصادقة على دعم الاقتراح بتاريخ ٩, ١١, ٢٠١٤. للصيغة الكاملة لاقتراح القانون: http://go.ynet.co.il/pic/news/aaa.pdf؛ وللترجمة العربية انظر الملحق رقم (١) للتوسع حول هذا الاقتراح انظر/ي: http://bit.ly/1zCXkXp

٣ يقوم أطوان شلحت بتفكيك منظومة اللاحل في عقل نتنياهو بشكل عميق في كتابه الجديد الصادر عن مدار. انظر/ي أنطوان شلحت، ٢٠١٤، بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل، مدار: رام الله.

٤ للتوسع انظر/ي: عاطف أبو سيف، م.س.

٥ خطاب نتياهو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست ٢٠١٤/١٠/٢٧. على موقع رشيس الحكومة: http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechknes271014.aspx (شوهد في٢٠١٤/١٢/٠١).

٦ عاطف أبو سيف ومهند مصطفي، ٢٠١٤، ما بعد الحرب على غزة. قراءة في التصورات الإسرائيلية، مدار: رام الله.

٧ أنطوان شلحت، م. س. صفحة ٢١.

٨ « لبيد يستبعد السلام خلال السنوات العشر القادمة، ويدعو إلى تحقيق «انفصال» إسرائيل عن السلطة»، ٢٠١٤/١٢/١٢.

٩ صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٤، « يعالون: الفلسطينيون لن يحصلوا مطلقاً على دولة، بل حكم ذاتي منزوع السلاح وسيطرة «جوية» إسرائيلية»، ٢٠١٤/١٠/١٦..

١٠ للمزيد حول اقتراحات كيري انظر/ي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٤. م.س.

١١ إسحق بن حورين، موقع واينت، ٢٠١٤، «كيري ضد نتياهو: لا تصر على الدولة اليهودية»، ٢٠١٤/٠٣/١٤، على الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4499001,00.html (شوهد في٢٠١٥/٠٢/١٥) وأيضا براك رافيد وجاكي خوري، هآرتس،٢٠١٤، «في ظل الأزمة، بينيت يضغط لإلغاء تحرير الأسرى»، ، ٢٠١٤/٣/٣١: على الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2283790 (شوهد في ٢٠١٥/٠١/٣٠).

١٢ صحيفة الأيام، ٢٠١٤، «حملة انتقادات إسرائيلية حادة ضد كيري لربطه علناً بين تصاعد التطرف وعدم حل المسألة الفلسطينية»، الأيام، ٢٠١٤/١٠/١٨.

١٣ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» كيري يبلور مبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات لتعطيل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن»، الأيام ٢٠١٤/١٠/١٦.

١٤ باراك رافيد، ٢٠١٥، ، «الحكومة المصغرة: إسرائيل سوف تمنع حماس من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية»، هآرتس، ٢٠١٥/٠٢/٠٦ . وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2338525 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٠).

١٥ يوفال بنغو،٢٠١٥، «بينيت يهاجم حكومة الوحدة الفلسطينية: إرهابيون ببدلات»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٥/٠٢/٠٦، وعلى الرابط التالي: http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=E&0r9VQ=FIGGE (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٠).

http://www.panoramafm.ps/?page=details&newsID=20877&cat=4 (شوهد ٢٠١٥/٠٢/١٥).

١٦ دانا سومبرغ واريك بندر، ٢٠١٤/١٢/١٨ «الحلبة السياسية في حالة غليان على أثر توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة»، صحيفة معاريف، ٢٠١٤/٠٤/١٨ .

١٧ صحيفة الأيام، ٢٠١٥، «اجتماع كيري- نتنياهو انتهى دون الإعلان عن نتائج، وفرنسا تريد التوصل إلى «حل يجمع» مختلف الأطراف»، ٢٠١٤/١٢/١٦.

١٨ وكالة معاً، ٢٠١٤، «الرئيس الفرنسي يعرض على الرئيس عباس مبادرة جديدة للسلام»، ٢٠١٤/٩/١٩، على الرابط التالي: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=728491 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٢).

١٩ شلومو شمير، ٢٠١٤، «خطوة فلسطينية تكتيكية فقط»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٤/٠٩/٢٩: http://www.maariv.co.il.

٢٠ دان مرغليت، ٢٠١٤ «التسونامي الأوروبي يضرب إسرائيل»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٤/١٢/١٩.

٢١ نبيل شعث، ٢٠١٥ ، «رؤية فتح لعلاقاتها الدولية»، سياسات، العدد٣١.

٢٢ صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤،»أبو مازن يقلب الطاولة، ويوقع قرار الانضمام إلى ١٥ مؤسسة دولية على الهواء مباشرة»، ٢٠١٤/٤/٢.

٢٣ الحياة الجديدة، ٢٠١٥/١/١.

٢٤ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» معلقون إسرائيليون: عباس لجأ إلى «الخيار النووي» والفلسطينيون أعلنوا «حرباً دبلوماسية» على إسرائيل»، ٢٠١٥/١/٢.

٢٥ صحيفة الأيام، ٢٠١٤، المرجع السابق.

٢٦ إيال غروس ،٢٠١٥، صحيفة هآرتس، «فحص محكمة الجنايات الدولية: على إسرائيل أن تستوعب أن قواعد اللعبة قد تغيرت»، هآرتس ٢٠١٥/١/١٨، وعلى الرابط التالي:http://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.2541706 (شوهد في ٢٠١٥/٠١/٢٠).

٢٧ تسفي برئيل ،٢٠١٥، «العقوبات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية.. لن تجدي نفعاً»، هآرتس، ٢٠١٥/١/٦، وعلى الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2293824 (شوهد ٢٠١٥/٠٢/١٢).

٢٨ يوسي بيلين، ٢٠١٤، «حذار من «حرب دينية في القدس»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٤/١١/٣.

٢٩ صحيفــة الأيــام، ٢٠١٤، «اشــتباكات متفرقة فــي عدد من الأحيــاء تواصل الاقتحامات للأقصــى وتهديدات باقتحامــه اليوم..»، ٢٠١٤/١٠/٥.

٣٠ صحيفة الأيام، ٢٠١٥، «توقيف ٥ مقدسيات اعترضن على اقتحامات للمسجد»، الايام، ٢٠١٥/١/٢.

٣١ نير حســون،٢٠١٤، «جماعة اســتيطانية تستولي بحراســة قوات الاحتلال على منازل جديدة في سلوان»، هآرتس، ٢٠١٤/٠٩/٣٠، وعلــى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2446378 (شــوهد ٢٠١٤/١٠/٣٠)؛ وأيضا أور در، ٢٠١٤/١٠/١١، «تحت رعاية الحكومة: المســتوطنون يســيطرون على منازل في سلوان»، موقع نضال اشتراكي: http://maavak.org.il/maavak/?article=1277 (شوهد في ٢٠١٤/١٠/٣٠).

٣٢ ، مركز معلومات وادي حلوة، «المصدر السابق.

٣٣ عاموس هرئيل وينيف كوكوفيتش ،»خطة وزارة الأمن الداخلي لإحكام السيطرة على القدس الشرقية»، هآرتس، ٢٠١٥/١/١: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2527250 (شوهد ٢٠١٥/٠١/١٠).

٣٤ إحصائية: ٣٨٩ ألف مستوطن بالضفة و٢٠٠ ألف في القدس المحتلة» مأخوذة من موقع صحيفة أمانا (إصدار مجلس المستوطنات) العدد ٣٤ عام ٢٠١٤: http://www.amana.co.il/?CategoryID=291&ArticleID=503 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

٣٥ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» استشهاد زياد أبو عين ضرباً بأعقاب بنادق وغاز جنود الاحتلال»، ٢٠١٤/١٢/١١.

٣٦ عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، م.س. ص ٤٣-٤٤.

٣٧ Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 1, March 2014, Pp79-97.

٣٨ Kobi Michael and Udi Dekel , The Gaza Strip: What Can Israel Do to Postpone - or Even Prevent – the Next Round of Violence , INSS Insight No. ٦٤١, December ١١, ٢٠١٤

٣٩ مازال معلم، ٢١,٨,٢٠١٤، «يســرائيل حسون: نتنياهو منع الجيش الإســرائيلي من إضعاف حماس بشكل جدي»، موقع المنيتور: http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/08/israel-hasson-shin-bet-netanyahu-gaza-ground-assault-abbas.html#

٤٠ Kobi Michael and Udi Dekel , The Gaza Strip: What Can Israel Do to Postpone - or Even Prevent – the Next Round of Violence , INSS Insight No. 641, December 11, 2014

٤١ Ilene Prusher, «Israel, Hamas conflict: Differences over calls to demilitarize Gaza», Time, 28/7/2014. http://time.com/3049366/israel-hamas-conflict-differences-over-calls-to-demilitarize-gaza/

٤٢ Oded Eran, A Multilateral Arrangement is Preferable to a Unilateral Move, INSS Insight No. 584, August 5, 2014.

٤٣ للتوســع انظر/ي: البيان الحكومي في موقــع الكنيســت: http://www.knesset.gov.il/docs/heb/coalition2013_3.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

٤٤ للتوسع انظر/ي: أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات ٢٠١٣ نموذجا، مجلة السياسات العربية، عدد ١٣، آذار ٢٠١٥. وأيضا البرنامج السياسي للمعسكر الصهيوني: http://hamahanehazioni.co.il/zionist/?page_id=349 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

ملحق ١: نص مشروع القرار الفلسطيني

إدراكاً منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع،

١- يؤكد الحاجة الملحة لتحقيق، في موعد لا يتجاوز ١٢ شهراً بعد تبني هذا القرار، حل سلمي عادل ودائم وشامل يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ويحقق رؤية دولتين مستقلتين وديمقراطيتين ومزدهرتين، إسرائيل ودولة فلسطين ذات سيادة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها بشكل متبادل ودولياً.

٢- يقرر أن الحل المتفاوض عليه سيتم على أساس المعايير الآتية:

- الحدود على أساس خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه، محدود، ومتساو للأراضي.
- الترتيبات الأمنية، بما في ذلك من خلال وجود طرف ثالث، تضمن وتحترم سيادة دولة فلسطين، بما في ذلك من خلال انسحاب كامل وتدريجي لقوات الأمن الإسرائيلية والتي سوف تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ خلال فترة انتقالية متفق عليها في إطار زمني معقول، لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٧، وتضمن أمن كل من إسرائيل وفلسطين من خلال أمن حدود فعال ومنع ظهور الإرهاب والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الناشئة والحيوية في المنطقة.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٤.
- القدس عاصمة مشتركة للدولتين والتي تلبي التطلعات المشروعة للطرفين وتحمي حرية العبادة.
- تسوية متفق عليها للقضايا العالقة الأخرى، بما في ذلك المياه.

٣- يعترف بأن اتفاق الوضع النهائي يجب أن يضع حداً للاحتلال ووضع حد لكافة المطالبات ويؤدي إلى اعتراف متبادل فوري.

٤- يؤكد أن تعريف خطة وجدول زمني لتنفيذ الترتيبات الأمنية يجب أن يكون في مركز المفاوضات ضمن الإطار الذي يضعه هذا القرار.

٥- يتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة كامل العضوية في الأمم المتحدة ضمن الإطار الزمني المحدد في هذا القرار.

٦- يحث الطرفين على الانخراط بجدية في العمل من أجل بناء الثقة والعمل معاً في

السـعي لتحقيق السلام عن طريق التفاوض بحسـن نية والامتناع عن جميع أعمال التحريض والأعمال أو البيانات الاسـتفزازية، وأيضاً يدعـو جميع الدول والمنظمات الدوليـة لدعم الأطراف في اتخاذ تدابير لبناء الثقة والمسـاهمة في تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات.

٧- يدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالتزاماتها بموجب القانون الإنسـاني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ .

٨- يشـجع جهودا متزامنة لتحقيق سـلام شـامل في المنطقة، والتي من شـأنها فتح الإمكانات الكاملة لعلاقات الجوار في الشـرق الأوسـط ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية.

٩- يدعو إلى إيجاد إطار للمفاوضات يضمن مشاركة وثيقة، جنباً إلى جنب مع الطرفين، من أصحاب المصلحة الرئيسـين لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق في غضون الإطـار الزمني المقرر وتنفيذ جميع جوانب الحل النهائي، بما في ذلك من خلال توفير الدعم السياسـي وكذلك دعم ملموس بالنسبة لترتيبات ما بعد الصراع وبناء السلام، ويرحب باقتراح عقد مؤتمر دولي يطلق المفاوضات.

١٠- يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب وغير قانونية، بما في ذلك الأنشـطة الاستيطانية، التي يمكن أن تقوض قابلية حل الدولتين على أساس المعايير المحددة في هذا القرار.

١١- يدعو إلى بذل جهود فورية لتصحيح الوضع غير المسـتدام في قطاع غزة، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الإنسانية الموسعة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال بذل جهود جادة لمعالجة القضايا الأساسـية للأزمة، بما في ذلك تعزيز وقف إطلاق النار بين الطرفين.

١٢- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر.

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.